وزارة التـــعليم العـالي والبـحث الـعلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم القانونية و الإدارية

رقم التسجيل : 95/293710

الرقم التسلسلي :.....

دور البلدية في التنمية المستدامة
- دراسة حالة بلدية البوني - (ولاية عنابة)

مذكرة لنيل شهادة التكوين ما بعد التدرج المتخصص

إدارة و مالية

من إعداد الطالب:
صالح شايب

بإشراف الأستاذة الدكتورة:
وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

د- خليل بوصنوبرة ..... أستاذ محاضر أ رئيسا.....جامعة 08 ماي 1945 قالمة

د- وداد غزلاني..... أستاذ التعليم العالي مشرفا و مقررا..... جامعة 08 ماي 1945 قالمة

د- محمد علي حسون.....أستاذ محاضر أ مناقشا..... جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية 2017-2018

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، و لو زيد كذا لكان يستحسن و لو قدم هذا لكان أفضل و لو ترك هذا لكان أجمل و هذا من أعظم العبر و هو استيلاء النقص على جملة البشر»

القاضي الفاضل عبد الرّحيم بن عليّ البيسانيّ

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى أمي الروم أمد الله في عمرها

إلى أبي رحمه الله

إلى زوجتي الغالية التي تحملت مشاق مسيرتي

إلى أخواتي

إلى أبنائي الأحباء لتقصيري في حقهم طوال مسيرة بحثي

كما لا أنسى أن أخص بالذكر السيد : الطرش عبد العزيز رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية البوني الذي كان له الفضل الكبير في تمكننا من هذه التجربة التكوينية الفريدة و المفيدة.

كما أهدي عملي هذا إلى كل موظفي و عمال بلدية البوني.

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل

أتقدم بشكري الجزيل إلى من فكره منارة أنارت سيرتي العلمية، و كانت لي عونا في بحثي الأستاذة المشرفة: الدكتورة غزلاني وداد التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة.

إلى كل من قدم لي يد العون و ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

شايب صالح

مقدمة

مقدمة:

إن التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[1] يمثل جوهر التنمية المستدامة الأمر الذي جسده المشرع الجزائري ودعمه بترسانة قانونية[2] تستهدف تحقيقها بكل أبعادها.

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 68 من دستور الجزائر 1996 على مايلي: " **للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة** "[3].

وباعتبار البلدية الجماعة القاعدية[4] فان لها دورا بارزا في إطار تجسيد التنمية المستدامة خصوصا وأن حماية البيئة في هذا الإطار يستهدف وضع الأسس العامة لتسييرها بالموازاة مع ترقية وتنمية وطنية مستدامة بتحسين ظروف المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، مع الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار اللاحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها من جهة وترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك باستعمال التكنولوجيات الأكثر نفعا.

استنادا لما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة التالية:

فما هو الدور الذي تلعبه البلدية في تجسيد التنمية المستدامة؟.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟.
- ماهي أهداف التنمية المستدامة وأبعادها؟.
- كيف عملت بلدية البوني و تعمل على تجسيد التنمية المستدامة؟.

1- المادة 4 من القانون 03 – 10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، عدد 43.

2 - القانون 90 – 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتم بالقانون 99 – 09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة القانون 01 – 11 المؤرخ في 3 يوليو 2001، المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

3 - القانون رقم 16 – 01 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

4 - المادة 16 من الدستور الجزائري الحالي السالف ذكره. 6

أهمية الموضوع:

إن موضوع دراستنا يتميز بأهمية بالغة خاصة في العصر الحديث الذي يعرف استنزافا كبيرا للطاقات والموارد الطبيعية مما يستدعي ضرورة خلق آليات لترشيد استعمالها في مختلف المجالات لضمان حاضر ومستقبل الأجيال.

أسباب اختيار الموضوع:

وهو ما يعتبر من صميم التنمية المستدامة، إن على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي.

وهو ما دفعني لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى العديد من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- أسباب علمية:

إن الدافع الرئيسي لاختياري هذا الموضوع هو نابع من أهميته الكبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية بما فيها الجزائر التي يقوم اقتصادها على العائدات النفطية، مما يجعلها تشهد استنزافا كبيرا للموارد الطبيعية وهو ما يشكل خطرا محدقا بالأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ب- أسباب ذاتية:

بحكم وظيفتي على مستوى البلدية ومعايشتي لعدة إشكالات تواجهها هذه الجماعة خاصة فيما يتعلق بجمود التفكير وقصوره عن محاولة التوفيق بين العمل الإداري وما يتضمنه من آليات وخروج هذا النشاط عن المفهوم التقليدي من خلال مجموعة من الآليات التي تضمن تكريس التنمية في أرض الواقع.

صعوبات الدراسة:

و قد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أهمها اتساع نطاق الموضوع من الناحية النظرية ، قلة المراجع المتخصصة ، كما لا ننسى أن نشير أن أهم صعوبة تتمثل في عدم تفرغنا لانجاز هذا العمل بحكم المنصب الوظيفي الذي نشغله.

منهج الدراسة:

إن الإجابة عن الإشكالية سالفة الذكر تتطلب منا استعمال عدة مناهج علمية من بينها المنهج التاريخي خاصة ما يتعلق بتتبع التنمية المستدامة في ظهورها وتطورها ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك عند تناول النصوص القانونية كمحاولة لفهم اتجاه المشرع الجزائري في ضبط التنمية المستدامة وتجسيدها في أرض الواقع بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي صاحبنا في عدة مواضع من بداية هذا العمل إلى نهايته.

خطة البحث:

إن الإجابة عن هذه الإشكالية ستكون من خلال الخطة التالية، حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة فنخصص المبحث الأول لتحديد مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ثم في

المبحث الثاني سنتناول آليات تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية ، أما الفصل الثاني فسنخصصه لتحديد دور بلدية البوني في تجسيد التنمية المستدامة إذ نتناول في المبحث الأول واقع بلدية البوني و إمكانياتها الطبيعية و المالية و نخصص المبحث الثاني لقياس دور بلدية في تجسيد التنمية المستدامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تختلف إمكانيات وموارد كل منطقة جغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية، والتي وان كانت كبيرة وضخمة إلا أنه لم يتم تسييرها بطريقة مرشدة سيؤدي ذلك حتم لاستنزافها وزوالها على المدى المتوسط أو البعيد مما يؤدي حتما لحرمان الأجيال المقبلة منها وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لها.

لذا كان من الضروري تبنى مفهوم جديد نسبيا يعرف بالتنمية المستدامة ونقله من على المستوى الدولي إلى المحلي وبدقة أكثر على مستوى البلدية باعتبارها الجماعة القاعدية الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري.

إن تجسيد التنمية على مستوى البلدية يفرض تبني مجموعة من الآليات على كل مستويات وأبعاد التنمية المستدامة ،لذا من الضرورة بمكان تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها (مبحث أول)، ثم التطرق إلى آليات تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية (مبحث ثاني).

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تتباين التعريفات التي حاولت إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة بتباين زوايا النظر إليها، فمصطلح التنمية المستدامة حديث، متعدد الأبعاد والجوانب وهو ما يدفعنا إلى دراسة مفهومه (مطلب أول)، ثم نتناول في (مطلب ثان) أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

قدمت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة[1]، وباعتباره مفهوما قانونيا ذو مضمون اقتصادي كان لزاما علينا أن نحدد أولا تعريف التنمية المستدامة (فرع أول)، ثم سنتناول أهداف التنمية المستدامة، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئة (فرع ثان)، ثم سنتناول في فرع ثالث مؤشرات واستراتيجيات التنمية المستدامة.

1 - لقد ظهر مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد على يد الاقتصادي آدم سميث في كتابه **" بحوث حول طبيعة وأسباب ثورة الأمم "**حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية أنظر في ذلك: عمروس نبيلة، **التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماستر ، تخصص تنمية محلية، جامعة قالمة، 2015، ص 8.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة قانونا بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[1].

إن التنمية [2] تستمد مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، ونقصد بذلك الدستور أو النصوص القانونية الخاصة، لكن لابد لنا بداية أن نميز بين مفهوم التنمية ومفهوم التنمية المستدامة لكونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية[3].

مع مطلع سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول موضوع التنمية

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى وتمت صياغته من خلال تقرير " **مستقبلنا المشترك** " الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والتي ترأستها السيدة بورتلاند وهي وزيرة سابقة لدولة النرويج[4].

فقد كان مؤتمر استكهولم (السويد) لسنة 1972 المنعقد حول البيئة الإنسانية والذي نظمته الأمم المتحدة أول محاولة لتحديد مفهوم التنمية المستدامة، وهو بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة، إذ ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم[5]و أصدر هذا النادي تقريرا تحت عنوان " **صدور التنمية** " والذي يعتبره المختصون نقطة الانطلاق في المسائل البيئية، وفي نفس الفترة، شرع خبراء الاقتصاد في العالم بأسره قي البحث في الارتباط الموجود بين البيئة والنمو الاقتصادي وتوصلوا إلى إمكانية صياغة وتطبيق

2- أنظر المادة 04 من القانون 03 – 10 مؤرخ في 19 جمادى الأول 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 يتعلق **بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ج ر عدد 43.

3- في سياق المفاهيم المتعددة للتنمية من منظور ايديولوجي وقانوني نعرج على مفهومها من منظور إسلامي، فرغم عدم وجود لفظ للتنمية في النص القرآني، بل حتى أنه يتعذر علينا ايجاد مشتقاته، الا أن البعض يذهب الى الحديث عن مرادفات تضمنها القرآن الكريم بلغت 11 مرادفا، ويمكن أن يستشف دلالة هذا المفهوم بالنسبة للسنة النبوية من خلال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم **: " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة ".** أنظر في تفصيل ذلك: شويح علي، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ، 2011، ص 77.

4- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع، جوان 2010، ص7.

1- لقد سبق تعبير التنمية المستدامة تعبيرات أخرى لم تلق قبولا مثل التنمية الايكولوجية، التنمية العفوية، أنظر في ذلك: سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، التنمية المحلية المستدامة، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،العدد الثالث، ص 13 متاح على الموقع الالكتروني: **revue . univ-biskara.dz**، تم التصفح بتاريخ 2018/04/03 على الساعة: 20:30.

2- زرمان كريم، مرجع سابق، ص 192.

استراتيجيات تنموية تربط بين البعد الاقتصادي والاجتماعي وتحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة[1] فما المقصود بمصطلح التنمية المستدامة؟.

لابد من تحديد تعريف المصطلح لغة، وبما أن هذا المصطلح مزدوج فان تحديد التعريف لغة لن يكون إلا من خلال تحديد تعريف التنمية لغة ثم مصطلح المستدامة ثانيا.

أولا:تعريف لغة

التنمية لغة في معجم اللغة العربية المعاصرة مشتقة من نمى ينمى أتم، تنمية فهو متم والمفعول منمى، نمى انتاجه أي زاده وكثره، رفع معدله، نمى النار أي أشبع وقودها، نمى الأمر طوره، نمى العلاقات بين البلدية بمعنى تنمية التعاون الدولي وتشجيع التنمية الاقليمية.

نمى ذاكرته أي أنعشها وقواها مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف من الناحية اللغوية بين التنمية والنمو، فالقاموس العربي يقيم الفرق بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة، أما التنمية فتعني وجود فعل يؤدي الى النمو اي عناصر التعدد والفعالية[2].

إن المصطلح الفرنسي مزدوج مكون من جزئين durable الذي يعني شيئا يمكن أن يستمر عبر الزمن بطريقة غير منتهية بالمزاوجة مع مصطلح " développement" وهو ما عرف غالبا نقدا كبيرا، لأن هذين المصطلحين يبدوان متناقضان، فالتطور الاقتصادي منهجه يستهدف النمو غير المنتهي أو اللامتناهي ومن جهة أخرى نحن نعلم إن الموارد الموجودة في الكرة الأرضية اليوم هي غير متجدد مما يدفع إلى حتمية خلق تسيير مستدام " une gestion durable"[3].

أما اصطلاحا لابد لنا أن نشير بداية أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة، ليست غياب التعريف بل تعدده.

[1]- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2011، ص 41.

2 - سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، مرجع سابق، ص 112، 113.

3 -COE ,**dévelopement durable qu'est que c'est** , sur le site :
www. Douvres-la-Delivrande. Fr , consulté le 12/03/2018 à 23 :36.

لقد صنفت هذه التعاريف إلى صنفين الأول يعرف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة[1]وتمثل تعاريف مختصرة وهي أقرب للشعارات وتفتقد للتعمق العلمي والتحليلي نذكر منها التعريف التالي:

- التنمية المستدامة هي التي لا تتعارض مع البيئة، فهي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

أما النوع الثاني من التعاريف فتتميز بأنها الأكثر شمولا ومن بينها التعريف المذكور في تقرير بورتلاند الذي يعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية، البيئية والاقتصادية[2].

هذا وقد تعددت التعاريف التي حاول من خلالها المختصون إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة، فقد ذهب مارشال جوردن إلى تعريفها بأنها تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال على إشباع احتياجاتهم والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في النشاطات الضارة بالبيئة وتجديد أو تعويض الموارد القابلة للتجديد وحماية البيئة بل وازدهارها[3].

وقد ذهب الخبير السوري الموسوعي " محمد الحفار " بالتأكيد على مايلي:

- ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وهي تحتوي على مفهومين أساسيين، الأول مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

و عليه فإن مصطلح التنمية اتسم بالمرونة والتطور عبر جميع مراحل الفكر الإنساني، وازداد تخصصا بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات خمسينيات القرن الماضي، خاصة بعد تزايد الاهتمام بقضايا التخلف نتيجة لتعاظم حركات التحرر في البلدان المستعمرة وانتشار جمعيات مناهضة

1- مريم ملعب، **الآليات الادارية الوقائية لحماية البيئة في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جوان 2017، متاح على الموقع الالكتروني:revue . univ-setif 2.dz، تم التصفح يوم 2018/03/27 على الساعة 22:51.
2- سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، مرجع سابق، ص 118.
3- بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وادارة البيئة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 32.

للعبودية في بقاع العالم[1]، أما الثاني فهو يقوم على فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل[2].

فمنذ تسعينيات القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي تم تجسيده على مستوى البرامج الحكومية وأصبحت بذلك مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة[3] وهو نفس تعريف الأستاذ باربي " Barbier "[4].

وقد عرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: " **التنمية المستدامة هي تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في صدور قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية** "[5] وهو تعريف يركز أساسا على الحفاظ على الجانب البيئي الذي يعتبر بالغ الأهمية كبعد من أبعاد التنمية المستدامة.

وقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العملية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد سنة 1992 بالبرازيل إذ تسعى التنمية المستدامة للتوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتجنب تلوث البيئة[6].

لقد انتقل مفهوم التنمية المستدامة من المفهوم الدولي إلى المحلي فقد عرفته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنه التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضرة دون الإضرار بأحقية الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم أيضا وهي بذلك تتضمن مفهومين، مفهوم الاحتياجات وبالتحديد الاحتياجات الأساسية وكذا مفهوم التوفيق بين ما توفره الدولة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[7].

1- بومدين طاشمة ، مرجع سابق، ص 112.
2- المرجع نفسه، ص 32 .
3- مراد ناصر، **التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها**، مجلة التواصل، جوان 2010، العدد 26، ص 131.
4- المرجع نفسه، ص 133.
5- صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ديسمبر 2014، العدد01، ص 157.
6 - مراد ناصر، مرجع سابق، ص 134.
7- Ariane Gagnon-légaré, développement durable, PUL, 2001.p 101.
" un développement qui réponds aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futurs de répondre aux leurs besoins. Deux concepts sont intérents a cette notion : " le concept de besoin et plus particulièrement des besoins essentiel et l'idée des limitation que l'état de

لقد انعكس الاهتمام الدولي بموضوع التنمية المستدامة وارتباطها بالجانب البيئي في 3 قمم للأرض وهي:

- الملتقى الدولي للأمم المتحدة سنة 1972 في ستوكهولم.

- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة سنة 1992 في ريوديجانيرو

" Rio de Janeiro "

- القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002[1] فالتحدي الحقيقي يتجسد في وضع التنمية المستدامة موضع التجسيد في أرض الواقع بحيث يقوم مجموع المواطنين ،الجمعيات، المؤسسات، الحكومات، شتى السلوكات، البرامج والسياسات بوضع نظرة شاملة للوصول لتجسيد التنمية المستدامة واقعيا من خلال احداث توازن بين أهداف أساسية هي: العدالة الاجتماعية " l'équité social " ، المحافظة على البيئة" l'éntégrité de l'environnement " وتحسين الفاعلية الاقتصادية " améliorer l'efficacité économique "[2]

إن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة لم يبق حكرا على المستوى الدولي بل انتقل الى المستوى المحلي مما خلق مفهوم التنمية المستدامة محليا فما المقصود بها؟.

لقد تعددت بدورها التعاريف التي حاول من خلالها المختصون تعريف التنمية المستدامة المحلية نذكر منها: **" التنمية المستدامة محليا تعني تلك العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع ".**

" إنها مجموعة العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي " بلدية " مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر

---

nos technique et notre organisation sociale impose sur la capacité de l'environnement a rependre aux besoins actuels et avenir .»

1- le développement durable, p 44, sur le site : archipel. UQAM. ca, consulté le 12/03/2018 a 23 :00

2- Ibid., p 44.

المستطاع على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا في إطار متكامل متنافس و الاستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة "[1].

وهي تعني أيضا عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الذي يعالج به المجتمع مشكلاته فهي تضافر للجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية[2].

من خلال مختلف التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تصبغ مفهوم التنمية المستدامة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تنمية يعتبر فيها البعد الزمني هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة.

- رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد بالمقام الأول.

- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.

- تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي الأهداف الأولى فيها تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

- إنها عملية تهدف إلى إحداث تغيير وتحسين في المجتمع ونقله من وضع إلى وضع أفضل، إنها عملية متسلسلة ومستمرة تتميز بالديمومة والاستدامة، كما أنها عملية تشاركية مجتمعية تمس جميع المجالات[3].

---

1 - خلفون فضيلة، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جانفي 2017، العدد العاشر، ص 442.

2-أسماء سلامي ،**دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الشريعة والاقتصاد، بدون سنة، العدد 10، ص 420.

1- أسماء سلامي، مرجع سابق،ص 420 وأيضا، مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة، وأثرها على التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى ، دار دجلة، الأردن، 2014، ص 263-264.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

لقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بمشكلتين أساسيتين والتي تعتبر عقبة تواجه معظم دول العالم وهما: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، التدهور المستمر للبيئة[1].

إن تحقيق المفهوم العملي للتنمية المستدامة يعبر عن وجود بعض الأهداف المستديمة، فما هي الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تجسيد التنمية المستدامة؟.

أولا: الإمداد بالمياه

تهدف التنمية إلى الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الاقتصادية والحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة[2].

ثانيا: زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والتي تقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال الاعتماد على إمكانيات الدولة[3].

ثالثا: احترام البيئة الطبيعية

البيئة المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان وببساطة إنها تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[4].

1- عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 28.
2 - زمان كريم، مرجع سابق، ص 188.
3 - مراد ناصر، مرجع سابق، ص 138
4 - عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 29 .

رابعا: تحقيق استغلال عقلاني للموارد

من الضرورة أن يتم استهلاك الموارد الطبيعية مع الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من هذه الموارد بما يضمن استمرارية المحافظة على مكونات البيئة، فهي موارد ليست ملكا للأجيال الحاضرة فقط بل للأجيال القادمة نفس الحقوق[1].

خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشاكل البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

وعليه فان أهداف التنمية المستدامة تتفرع إلى استدامة اقتصادية، اجتماعية، وأخرى بيئية، ونضع بين يدي القارئ جدولا توضيحيا يوضح ذلك:

جدول رقم (1): يتضمن أهداف التنمية المستدامة

نوع الاستدامة / الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان امتداد كافي ورفع كفاءة استخدام التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والانتاج من أجل تحقيق	تحسين الإنتاج وأرباح الزراعة الصغيرة	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ

2- عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 30.

التعليم	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	ضمان وإيجاد الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.
	الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير	وضمان الأمن الغذائي المنزلي	على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للفقراء	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والمنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكلي والاستعمال الكفء لموارد ونظم المواصلات	ضمان الحصول على سكن مناسب بسعر مناسب وتوفير المواصلات والعرف	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي	ضمان الحصول على	خفض الآثار البيئية

	والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والوصلات والاستعمال المنزلي	الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	للوقود الحضري على النطاق المحلي والتقليمي والعالمي والتنويع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل الأخرى.

المصدر: عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 33.

الفرع الثالث: مؤشرات واستراتيجيات التنمية المستدامة

تقترن دائما فكرة التنمية المستدامة وتجسيدها في أرض الواقع على عدة مستويات بضرورة قياس درجتها (أولا) وطرق تجسيدها (ثانيا) وهو ما سيتم التطرق له فيما يلي:

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي الى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية[1].

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تتجسد في خطة عمل الحكومات والمنظمات والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في الأجندة رقم 21 التي أقرتها سنة 1992، حيث تنقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية من خلال معايير رقمية يمكن مقارنتها مع الدول الأخرى وهذا ما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة[2].

1- المؤشرات الاجتماعية:

إن المؤشر الاجتماعي حسب المؤلف " لوري " " Lory" في كتابه :

" A Real dynamic theory Racial of Income differences "

1- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، ص 1، متاح على الموقع الالكتروني:
Platform.almanhal.com، تم التصفح يوم 2018/06/05 على الساعة 23:58 .
2- قراوط يونس، مرجع سابق، ص 9.

هو مجموعة علاقات الثقة والسلطة والمبادئ الاجتماعية التي يلتزمها الشخص داخل الميدان الاجتماعي وتجدد التفاوت بين الأجيال وهو مورد الوقاية الاجتماعية، ومورد للأرباح من خلال الشبكات الفضية وما تتميز به[1].

2- المؤشرات البيئية:

تعتبر المؤشرات البيئية من أهم المؤشرات التي نصت عليها المنظمات الإقليمية والدولية والرسمية وغير الرسمية وتتمثل هذه المؤشرات في احترام البيئة وعدم المساس بها مع مراعاة توفير بيئة ملائمة يمكن لأي فرد العيش فيها دون أن تخلف أي ضرر على الإنسان، مع ضرورة ترشيد التعامل مع الموارد البيئية التي تمكننا من الحفاظ على الموارد الطبيعية حاضرا ومستقبلا[2].

3- المؤشرات الاقتصادية:

لقد حظيت المؤشرات الاقتصادية باهتمام واسع ويتمثل هذا المؤشر عموما في تحقيق التطور اللازم في الدخل القومي والفردي مما ينعكس على مستوى معيشة الفرد ومحاربة الفقر بالإضافة الى النهوض بكل الجوانب الاقتصادية من صناعة وتجارة مع تقوية البنية الاقتصادية[3].

ثانيا: استراتيجيات التنمية المستدامة

لقد تعددت وتنوعت الاستراتيجيات التي حاولت وتحاول الدول تبنيها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وأهمها:

1- إستراتيجية النمو غير المتوازن

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم لنظرية النمو المتوازن أين يؤكد ألبرت هيرشمان " Albert Hirch Man " أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة، انما حققته انطلاقا من بعض قطاعات النمو الاقتصادي مما دفع قطاعات أخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وذلك يعني مقارنة بين حالة النمو المتوازن في قطاع اقتصادي مع دعم متوازن في قطاع اقتصادي آخر.

---

1 - بومدين محمد أمين، **دراسة أثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر**، متاح على الموقع الالكتروني: Platform.almanhal.com، تم التصفح يوم 2018/05/07 على الساعة 01:25 .
2 - أسماء سلامي: مرجع سابق، ص 421.
3 - المرجع نفسه،ص422.

إلا أن هذه الإستراتيجية منتقدة، ولعل أهم ما وجه لها من نقد هو اعتمادها على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية أي النمو على أساس المبادرات الفردية[1].

2- إستراتيجية التنمية القطبية:

تؤكد دراسة قام بها " فرانسوا بيرو " للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان إلا أنه يظهر في أماكن ونقاط تدعى " أقطاب النمو " وهي قطاعات اقتصادية عرفت تطورا ملحوظا مقارنة مع غيرها من القطاعات مما يجعلها نموذجا يحتذى به ويقارن به من أجل استخلاص أسباب ومقومات التطور.

إلا أن هذه النظرية بدورها عرفت عدة انتقادات أهمها أن تطور القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر بذلك على الاقتصاد الوطني ككل[2].

3- استراتيجيات الصناعات التكاملية

يركز الاقتصادي " G.D. Debernis " في إستراتيجيته على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية ، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لآثار تصنيعية عالية في المجال الاقتصادي.

هذا ويوجد نوعان من التكامل العمودي، تكامل عمودي للخلف، ويتمثل في سيطرة مؤسسة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لازمة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي، مثال ذلك قيام شركة نسيج بإقامة مصنع للعزل أو بإقامة مزرعة للقطن، وشركة مخابر بإقامة مطاحن للغلال أو مزارع للقمح، وقيام شركة تجميع سيارات بإقامة مصانع لزجاج السيارات أو عجلات السيارات، ومن ثم فان التكامل للخلف هو نوع من التحرك اتجاه مصادر المدخلات[3].

وفي المقابل يتمثل التكامل العمودي للأمام في قيام مؤسسة ما بعمليات انتاجية تهدف الى تسويق منتجاتها الحالية مثال ذلك قيام شركة صلب باقامة مصانع للسفن وقيام شركة نسيج باقامة مصانع

---

1 - كريالي بغداد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، 2010، ص 13، متاح على الموقع الالكتروني: WWW.ULUM.NL ، تم التصفح يوم 2018/03/24، على الساعة: 07:54.

2 - كريالي بغداد، مرجع سابق، ص 14.

3 - فريد بشير الطاهر، **اقتصاديات الصناعة**، دار المريخ للغة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 287 عن فريك يحيى، **استراتيجيات التكامل العمودي في قطاع الصناعة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 53.

للملابس الجاهزة أو اقامة مراكز لتوزيع منتجاتها في السوق، وقيام شركة دبغ الجلود باقامة مصانع للأحذية والحقائب ومن ثم فان التكامل للأمام هو نوع من التحرك اتجاه السوق[1].

ويحدث التكامل العمودي بأكثر من أسلوب، فهو قد يحدث في نفس الوقت الذي تنشأ فيه المؤسسة، ومن ثم تولد عمليتي الإنتاج المتجهة للأمام والمتجهة للخلف متكاملان ويسمى هذا بالتكوين العمودي[2].

إلا أن هذه النظرية بدورها منتقدة ولعل أهم الانتقادات الموجهة لها استراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط وسعر صرف البترول، كما تتطلب سوق إقليمية واسعة[3].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة عدة جوانب على غرار الجانب البيئي، بحيث تتداخل هذه الأبعاد فيما بينها مشكلة توليفة متكاملة تخدم الأهداف العامة للتنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي (الفرع الأول)، البعد الاجتماعي (الفرع الثاني)، البعد البيئي (الفرع الثالث)[4].

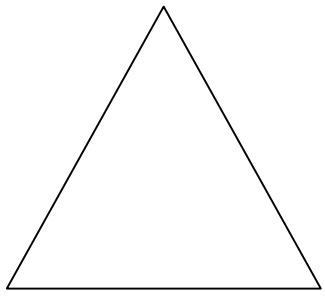

الشكل رقم 01 : أبعاد التنمية المستدامة

المصدر : زرمان كريم مرجع سابق ص 187

1 - فريك يحيى، مرجع سابق، ص 54.
2 - المرجع نفسه، ص 54.
3 - كريالي بغداد، مرجع سابق، ص 15.
4 - بوسبعين تسعديت، **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 38.

االفرع الأول: البعد الاقتصادي

يرتكز البعد الاقتصادي على إمكانية تحقيق الفاعلية الاقتصادية التي تسمح بالحفاظ على نوعية حياة الإنسان دون الإضرار بالبيئة ما يتطلب الاعتماد على اقتصاد عادل متكامل مسؤول وعلى قدر عال من الأخلاقيات[1].

إذ لا بد من تحديد الانعكاسات الراهنة والمستفيدة للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي المستديم بمعنى تحقيق درجة نمو اقتصادي مستقرة.

- العدالة الاقتصادية وتعني بها استفادة مختلف طبقات المجتمع من المردود الاقتصادي.

- إشباع الحاجات الأساسية: ونعني بذلك ضرورة الانطلاق من تحقيق درجة ثابتة ومستقرة من الإشباع الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع.

- وتوافق التنمية المستدامة بين البعد الاقتصادي والبيئي من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى[2].

كما تستهدف التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها بغرض التقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، كما تستهدف أيضا التقليص من الإنفاق العسكري وتحويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية مع تحديد مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث نتيجة استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل البترول والفحم والعمل على معالجته باستخدام التكنولوجيا النظيفة[3].

---

1 - بوسبعين تسعديت، مرجع سابق، ص 38.

2 - رزمان كريم، مرجع سابق، ص 198.

3 - قطاف ليلى، بوشنقير ايمان، **أثر السياحة البيئة الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني بعنوان " فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر "، بتاريخ 19 و 20 نوفمبر، باتنة، متاح على الموقع الالكتروني: -vrlex ar-univ-batna.Dz، تم التصفح يوم : 2018/04/03، على الساعة 20:30.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

في المجال الاجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية ومن أجل ذلك يجب:

- ضبط الزيادة السكانية.

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والفئات وكذا بين الأجيال.

- نشر وتطوير التنمية البشرية.

- مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنتاج التنمية الشاملة والمتواصلة وضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

- تفعيل دور المرأة في مجال التنمية المستدامة.

- حرية الاختيار والديمقراطية[1]

- تثبيت النمو الديمغرافي وجعله يتوازن مع النمو الاقتصادي.

- تحقيق المساواة في التوزيع (كالدخل الوطني مثلا).

- المشاركة الشعبية والاستخدام الكامل للموارد البشرية.

- توفير الحاجات الأساسية للسكان وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة ومن بينها الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، محاربة البطالة ...الخ.

- مكافحة الفقر بشتى الطرق.

- حل الصراعات العسكرية المدمرة[2].

---

1 - شني صورية، **مفاهيم حول التنمية المستدامة**، متاح على الموقع الالكتروني:
Virtuel campus-univ-msila.dz، تم التصفح يوم 2018/04/09 على الساعة 20:40.

2- قطاف ليلى، مرجع سابق، ص 8.

ولا بد لنا أن نؤكد الارتباط الوثيق بين البعد الاجتماعي والجانب البشري بعناصره الآتية: تثبيت النمو الديمغرافي، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، الصحة والتعليم، دور المرأة، حرية الاختيار والتعبير عن الرأي[1].

الفرع الثالث: البعد البيئي

يتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية مع الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، مع الاحتياط والوقاية من الأخطار البيئية ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

- الطاقة: اذ لا بد من اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بترشيد استهلاك الطاقة

- التنوع البيولوجي: لا بد من المحافظة على التنوع البيولوجي المبني على التوافق بين مختلف الكائنات الحية .

- القدرة على التكيف: إن البيئة تواجه تحديات كبيرة تفرض ضرورة اكتساب قدرة كبيرة على التكيف للمحافظة على البيئة.

- الإنتاجية البيولوجية: إن المحافظة على الموارد الطبيعية تفرض ضرورة المحافظة على معدل الإنتاجية البيولوجية .

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء[2].

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة مبني على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها تفاديا لخطر الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وخطورة استنزافها، ذلك أن تجاوز هذه الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع أمام فرط الاستهلاك وانفجار النمو السكاني والتلوث بكل أنواعه وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[3].

1 - بوسبعين تسعديت، مرجع سابق، ص 40.
2 - زرمان كريم، مرجع سابق، ص 137.
3 - مراد ناصر، مرجع سابق، ص 36.

إن الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل الهامة في مجال التنمية المستدامة، لذلك يجب وضع الطرائق المنهجية لمجابهتها، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية[1].

- إن هذه الأبعاد تعرف ترابطا كبيرا على النحو المبين في المخطط التالي:

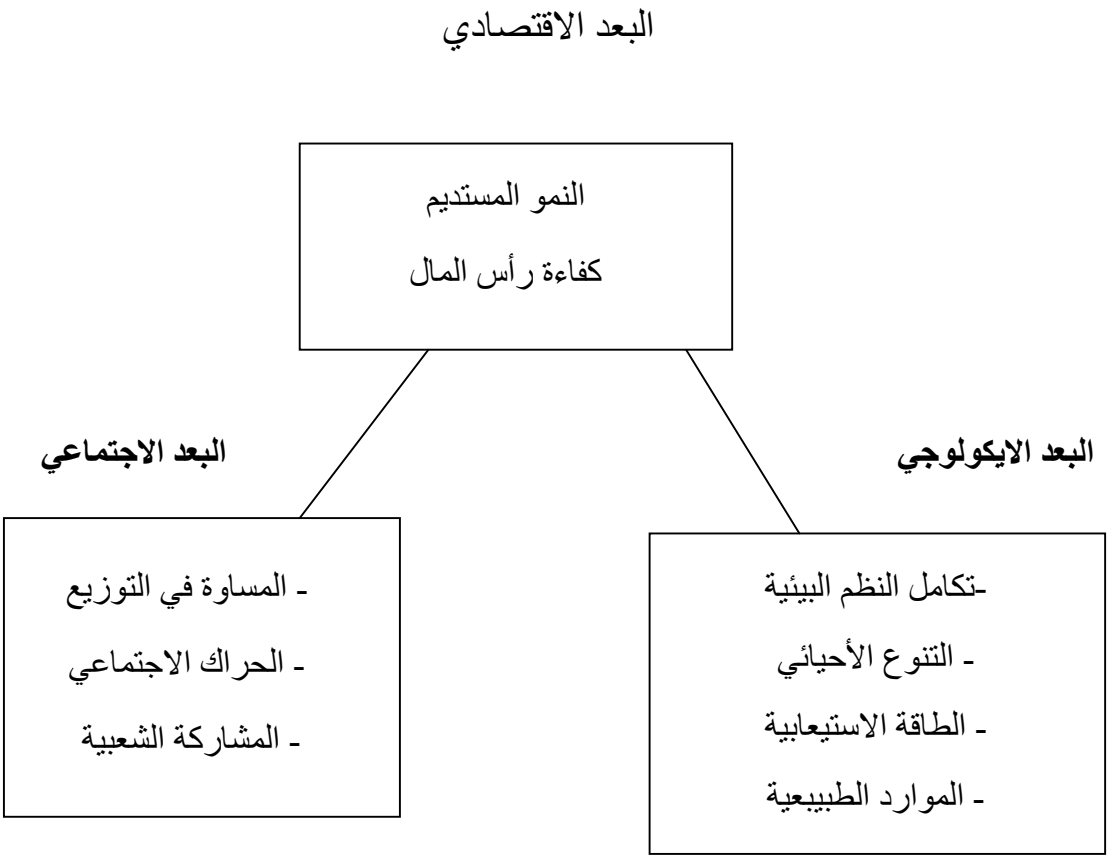

الشكل رقم (02): الترابط الوثيق لأبعاد التنمية المستدامة.

المصدر: عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص 37.

إن المخطط أعلاه يجسد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وكذا المضامين الأساسية لكل بعد من جهة بالإضافة إلى الترابط الوثيق بين هذه الأبعاد مما يعكس ضرورة الاهتمام بهذه الجوانب مجتمعة.

وإجمالا يمكن تلخيص الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في الجدول التالي:

1 - الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص 301.

جدول رقم (4): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
البعد الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع	الانتاجية البيولوجية
/	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: عثمان عنيم، وماجدة أوزنط، **اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة السائدة**، محاسبة دراسات الجامعة الأردنية، عمان، 35، العدد الأول، جانفي 2008، ص 177 عن شوسي سمية ، فيلالي خولة، مرجع سابق، ص 44 .

المبحث الثاني: آليات تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية

تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم لكثير من دول العالم نظرا لما تقوم به من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي كما تعتبر أحد أهم الأساليب الحديثة في أي تنظيم إداري وقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة انجاز وتنفيذ السياسات العامة المحلية[1].

إن التنمية المستدامة على مستوى البلدية هي التي لا تعتمد على مكونات ومقدرة هيئات أخرى، وهي تعني الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط المعيشة وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع عن طريق الإدارة المحلية لاسيما البلدية[2] ، فنجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ونظام حكم محلي راشد وقواعد مالية ومحاسبية شفافة تهدف تطبيقاتها للمحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته.

1 - خلفون فضيلة،مرجع سابق، ص 440.
2 - شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 81.

وهذا الطرح له إسقاطاته على ميزانية البلدية باعتبار مواردها المحلية والخارجية تشكل قاعدة مالية ونقطة ارتكاز لبناء نظرة إستراتيجية للتنمية المحلية تتفاوت من بلدية إلى أخرى حسب موقعها الجغرافي وإمكانياتها الاقتصادية وكذا حسب ترتيب أولويات حاجيات سكانها[1].

إن تحديد آليات تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية لن يكون إلا من خلال تحديد مفهوم البلدية وهياكلها المختلفة (مطلب أول)، ثم الآليات التنموية على مستوى البلدية (مطلب ثان).

المطلب الأول: مفهوم البلدية وهياكلها

استنادا للأمر 11 – 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات تعد البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و المالية المستقلة حسب المادة الأولى، فالبلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[2]، كما نصت المادة 15 من نفس القانون أنه تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي[3].

إن الإدارة المحلية هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجاته وطريقة تلبيتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية[4] و مفهوم التنمية المستدامة يعتبر مفهوما مجاورا لمفهوم التنمية المحلية التي تسعى لتحسين الظروف العامة للإقليم بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاصرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

لقد تبنت العديد من دول العالم في الفترة الأخيرة استراتيجية التنمية المحلية المستدامة كاستراتيجية بلدية للتنمية المحلية يعتبر دورا محوريا وأساسيا على اعتبار أن إدراج البعد البيئي يساهم في الحفاظ على الخيرات الطبيعية للأجيال المتعاقبة[5].

1 - شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 9.
2 - أنظر نص المادة 2 من قانون البلدية السالف ذكره.
3 - خلفون فضيلة، مرجع سابق، ص 447.
4 - محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر تخصص تنمية محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 42.
ان الادارة اللامركزية " territorial " بالجزائر أو ما يسمى أيضا بالادارة المحلية " administration local " انما تقوم على وحدتين اداريتين هما البلدية و الولاية، أنظر في ذلك محمد الصغير بعلي، **القانون الاداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 129.
5 - فؤاد بن عثمان، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 201.

وبإدراج مصطلح الاستدامة في مفهوم التنمية المحلية فان مفهوم التنمية المحلية المستدامة يستدعي أن لا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة معينة من الزمن، بل لا بد من ادراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان[1].

إن تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية يقتضي بالضرورة دراسة وتحديد مفهوم البلدية (فرع أول) ثم تحديد هياكل البلدية المناط بها تجسيد هذا المفهوم في أرض الواقع.

الفرع الأول: مفهوم البلدية

لقد نصت المادة 15 من دستور الجزائر لسنة 1996[2] على ما يلي:

" **الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية** " كما تنص المادة الأولى من القانون 11 – 10 المؤرخ في 2011/07/02[3] على تعريف البلدية بقولها: " **البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون** ".

وباعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية[4] خصوصا وأن هياكلها الرئيسية يتم انتخابها من طرف مواطني البلدية لذا فقد نص نفس القانون على أن البلدية هي: " القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنة في تسيير الشؤون العمومية ".

ان البلدية تمتاز بمجموعة من الخصائص هي:

- البلدية هي جماعة أو هيئة ادارية لامركزية اقليمية جغرافية وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لامركزية فنية.

- البلدية هي مجموعة لامركزية أنشأت بموجب قانون وتمثل مقاطعة ادارية مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية للبلدية.

1 - فؤاد بن عثمان،مرجع سابق، ص 202.
2 - الدستور الجزائري لسنة 1996 المؤرخ في 1996/12/07، ج ر عدد 76 الصادرة في 1996/12/08.
3 - القانون 11 – 10 المؤرخ في 2011/07/02 المتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011.
4 - عمروس يمينة، مرجع سابق، ص 74.

- يعتبر نظام البلدية في الجزائر صورة المركزية الادارية المطلقة الا أنها تخضع الى نظام الوصاية السياسية[1].

- جماعة اقليمية أي توحد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة أساسية: أي قاعدية بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الاقليمي تتمتع بالشخصية المعنوية أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة فلها حق التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي ويمكنها ابرام العقود، قبول الهيئات...الخ.

وتحدث بموجب قانون، أي لا يمكن أن تلغى الا بموجب قانون وهذا طبق لقاعدة توازي الأشكال ولكن يمكن تعديل حدودها الاقليمية بموجب مرسوم تنفيذي وبالرجوع للقانون المدني الجزائري فالبلدية تعتبر شخصا اعتباريا وحسب المادة 50 من نفس القانون فإنها تتمتع بجميع الحقوق الا ما كان ملازما لصفة الانسان[2] فالبلدية تدخل بهذا الاعتبار ضمن ما يطلق عليه الادارة المحلية وهي: " أسلوب اداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الادارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا يهدف تنمية مجتمعاتها واشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقد رمن من الرقابة من السلطة المركزية[3].

ان البلدية هي المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي والقاعدي، وبذلك فهي ملزمة ببعض الأمور الأساسية تجاه مواطنيها ويمكن التعرف على مجال تدخلها في النقاط التالية:

1- صلاحيات البلدية في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

يتحتم على كل البلديات أن يكون لها أدوات تعمير لأجل السيطرة على النمو العمراني الموجود بها، وحسب القانون رقم 11 – 10 فان البلدية تسهر على مراقبة عمليات البناء ذات العلاقة برامج التجهيز والسكن واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة[4].

1 - عمروس يمينة، مرجع سابق، ص 74.
2 - شويخ عثمان، مرجع سابق، ص 16.
3 - خلفون فضيلة، مرجع سابق، ص 441.
4 - خلفون فضيلة، مرجع سابق، ص 442.

2- في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد ، أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية[1].

3- الدور الخدمي والانتاجي

ويقصد بالدور الخدمي المشروعات الأساسية والضرورية لاشباع حاجات السكان مثل انشاء الطرق، الأرصفة، الحدائق، وتوفير المياه والكهرباء ومخططات تنظيم المواقع والأراضي وخدمات النظافة وغيرها، أما الدور الانتاجي فيتمثل في المشروعات التي يمكن أن تدر دخلا على المجالس المحلية مثل اقامة المشروعات الاقتصادية وبخاصة الصغيرة منها والمتوسطة ودعم الصناعات الريفية الصغيرة والتوسع فيها والعمل على تأمين خدمات النقل العام داخل المجالس المحلية[2].

4- صلاحيات البلدية في المجال الاجتماعي

حيث تسعى البلدية الى معرفة حاجيات السكان على جميع الأصعدة تعليم، صحة، سكن، شغل، ثم العمل على سدادها عبر بناء المدارس والمساجد ولهذا اعطى المشروع بموجب القانون رقم 11-10 امكانية أن تقوم البلدية بكافة الاجراءات قصد:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية.

- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلميذ.

- المساهمة في تطوير الهياكل الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية.

-المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية[3].

1 - عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، دار الريحانة، الجزائر، 1996، ص 145.
2 - فؤاد بن عقبان، مرجع سابق، ص 70.
2- خلفون فضيلة، مرجع سابق، ص 448.

5- صلاحيات البلدية في المجال الاقتصادي

يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي وانشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية[1].

6- صلاحيات البلدية في المجال الثقافي

تعمل البلدية على دعم الجمعيات الثقافية عن طريق توفير البنى التحتية الضرورية للقيام بالأنشطة الثقافية لإنتاج القيم الايجابية التي تساعد على احتواء مختلف الأغراض السلبية في المجتمع المحلي وتقديم الدعم المالي والمعنوي لتلك الجمعيات وتأهيلها حتى تساهم في التنمية المحلية، كما تسعى الى:

- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والسياسة.

- نشر الفن والقراءة العمومية وتنشيط الثقافة والحفاظ عليها.

- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والسياسة[2].

الفرع الثاني: هياكل البلدية

طبقا للمادة 13 من قانون البلدية يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

أولا – المجلس الشعبي البلدي:

يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منصب وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي وتقتضي دراسة هذا الهيكل المسير التطرق لتشكيلته[3].

3- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 147.
2 - خلفون فضيلة، مرجع سابق، ص 449.
3 - خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 68.

أ – تشكيل المجلس:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب العداد السكاني للبلدية وفق الجدول التالي:

7 أعضاء في البلديات التي يقل سكانها عن 10.000 نسمة.

3 أعضاء في البلديات يتراوح عدد سكانها بين 10.000 نسمة و 20.000 نسمة.

11 عضو في البلديات يتراوح عدد سكانها بين 20.001 نسمة و 50.000 نسمة.

15 عضو في البلديات يتراوح عدد سكانها بين 50.001 نسمة و 100.000 نسمة.

23 عضو في البلديات يتراوح عدد سكانها بين 100.001 نسمة و 200.000 نسمة.

33 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.000 نسمة[1].

انه هيئة تداولية ينصب لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع تطبيق نظام الباقي الأقوى يتراوح عدد أعضائه من 7 الى 33 عضوا بحسب عدد التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما نصت عليه المادة 97 من القانون العضوي رقم 97- 07 المؤرخ في 6 مارس 1997 [2] المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-01 المؤرخ في 7 فبراير 2004[3].

ب- لجان المجلس:

بغرض تمكين المجالس الشعبية من أداء مهامها أجازت المادة 24 من قانون البلدية للمجلس إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة.

اللجان الدائمة: و قد ذكرتها المادة 24 من قانون البلدية السالف ذكره و هي :

- لجنة الاقتصاد والمالية.

1 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 138.
2 - أنظر المادة 75 من الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات، ج ر عدد 12 المعدل والمتمم، ج ر عدد 09 سنة 2004.
3 - أنظر الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 07 فبراير 2004، ج ر عدد 9 سنة 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات، ج ر العدد 12 سنة 1997.

- لجنة التهيئة العمرانية والتعمير.

- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

2- اللجان المؤقتة: خول القانون لأعضاء المجلس البلدي انشاء لجنة مؤقتة تتولى القيام بمهمة يحددها المجلس كأن تتولى مثلا مهمة التحقيق في أمر معين يخص مؤسسة بلدية أو تجاوزات ما على مستوى مصلحة تابعة للبلدية وغيرها[1].

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي

تنص المادة 48 من قانون البلدية على ما يلي:

"يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينها رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي ".

إن قانون البلدية لم يشر إلى طريقة اختيار الرئيس مكتفيا بذكر من لهم حق الاختيار وهذا خلافا لقانون الولاية الذي أشار صراحة لطريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي، فان تساوت الأصوات تسند الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا[2].

عهد قانون 11-10 المتعلق بالبلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للدولة ومنها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي ومنها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للبلدية[3]بالازدواجية في الاختصاص dédoublement de fonction[4]

1- تمثيل البلدية:

لما كانت البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية وتحتاج إلى من يعبر عن إراداتها، فقد اسند القانون البلدي مهمة تمثيلها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات الأساسية إذ يمثل رئيس البلدية ، البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والادارية وكل التظاهرات الرسمية،

1 - محمد بعلي الصغير،مرجع سابق،ص178.
2 - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 148.
3 - المرجع نفسه، ص 149.
4 - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 179.

كما يمثلها أمام الجهات القضائية، وفي حالة تعارض مصلحة الرئيس مع مصلحة البلدية، يقوم المجلس بتعيين أحد الأعضاء لتمثيل البلدية في التقاضي والتعاقد[1].

2- تمثيل الدولة:

لقد وردت العديد من الصلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي منها:

1- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية.

2- يتمتع بصفته كضابط الشرطة القضائية.

3- عملية التصديق على الوثائق.

4-نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية[2].

لابد لهياكل البلدية المختلفة من مجموعة آليات تمكنها من تجسيد التنمية المستدامة بكل أبعادها.

المطلب الثاني: الآليات التنموية

تختلف الآليات التي تجسد التنمية من مجال إلى آخر ولذلك يجب أن نحدد آلياتها في الميدان الاجتماعي، في الميدان الثقافي والرياضي والتعليمي وفي الميدان السياسي، وفي الميدان الاقتصادي.

فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها في القطاعات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بطريقة شاملة ومتكاملة بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة التنسيق بين تلك القطاعات.

وقد أبرزت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002 أهم الآليات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المستدامة منها الآليات الاقتصادية، الاجتماعية، الآليات التنظيمية والتشريعية، الآليات الوقائية، الآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي[3].

4 –أنظر نص المادة 84 من قانون البلدية سالف الذكر، أنظر في تفصيل ذلك محمد بعلي الصغير، مرجع سابق، ص 179.
1- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 149.
3 - عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وآثارها على تحقيق التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 122.

الفرع الأول: الآليات الاقتصادية

لقد أعطى المشرع الجزائري للبلدية حق المبادرة أو القيام بعمل ما من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية خاصة التي تتماشى مع برامجها التنموية وطاقتها المالية والتجهيزية، كما من حق البلدية اتخاذ أي إجراء من شأنه تشجيع المتعاملين الاقتصاديين أو أي إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة خاصة في مجالات الصحة والسكن والشغل، وهذا كنوع من أنواع التأكيد على استقلالية المجلس الشعبي البلدي والبلدية بشكل عام[1].

كما تقوم البلدية بفرض نظام قانوني للرقابة الإدارية على المنشآت المصنفة، وهي كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات هي كل منشأة مذكورة في قائمة المنشآت المصنفة المحددة في التنظيم المعمول به، المصنفة بسبب إنشائها واستقلالها خطرا وتأثيرا على المصالح المحمية قانونا وعلى رأسها البيئة والصحة العامة والأمن والمواقع الأثرية والتاريخية مما يفرض ضرورة إخضاعها لمجموعة قيود تشريعية وتنظيمية وكذا رقابة إدارية وقضائية بهدف الحد من أخطارها والتقليل من آثارها[2].

وتعد الرقابة الإدارية أعلى على هذه المنشآت من قبل البلدية صمام أمام الحيلولة دون إنشاء أي منشأة تشكل خطرا أو تهديدا للبيئة إلا بالاستجابة للمقتضيات القانونية والتقنية التي تكفل الحد من آثارها السلبية، وتعتمد هذه الرقابة على عدة وسائل تقنية وقانونية يعد الترخيص والتصريح الإداريان أهمها[3].

إن الخطر الذي يشكل تهديدا للبيئة من طرف ما يطلق عليه المؤسسات المصنفة بأنواعها وما فرضه القانون[4] من نظام رقابة قانونية على تأسيسها يشكل بالفعل ارتباط وتداخل البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة ونحن نتحدث بالتحديد عن المؤسسة المصنفة من الفئة الرابعة والثالثة و تتضمن المؤسسة المصنفة من الفئة الثالثة كل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

---

1 - عمروس يمينة، مرجع سابق، ص 90.

2 - مدين أمال، **الأنظمة القانونية للرقابة الادارية على المنشآت الصناعية**، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني بعنوان " المنشآت الصناعية " بتاريخ 2016/10/25، ص 1، على الموقع الالكتروني: . www.droit et entreprise.com ، تم التصفح يوم 2018/03/27 على الساعة 20:30.

3 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4 - المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 21 مايو 2006 **المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة**، ج ر عدد 3 الصادرة بتاريخ 4 جوان 2006.

إن المقصود بالترخيص هو الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين والترخيص ما هو إلا وسيلة من وسائل الضبط الإداري وهو عبارة عن قرار صادر عن السلطة العامة، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، ولهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال حماية البيئة لاسيما في التشريعات الأوروبية، بحيث يجد مصدره الأول في المرسوم الذي أصدره نابليون عام 1910 الخاص بضرورة الحصول على ترخيص لإقامة مؤسسات من شأنها أن تسبب أضرار للجوار.

هذا ويعتبر الترخيص الإداري من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف السلطات الإدارية لحماية البيئة في نطاق ممارستها للضبط الإداري البيئيوتتمثل أهميته في عدة نقاط ، إذ يساهم الترخيص الإداري في تمكين سلطة الضبط الإداري البيئي من التدخل المسبق في الأنشطة الفردية لاتخاذ الاحتياجات اللازمة لوقاية المجتمع من أخطار هذا النشاط الملوث.

أما المؤسسة المصنفة من الفئة الرابعة فتتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا[1].

وقد تم تحديد نظام رخصة استغلال المؤسسة المصنفة من خلال نصوص المواد من 4 الى 9 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.

فتعد رخصة استغلال المؤسسة المصنفة التي تهدف الى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها، فهي وثيقة ادارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لاسيما أحكام هذا المرسوم[2].

1 - المادة 3 من المرسوم 06-198 السالف ذكره تنص على مايلي:
تنقسم المؤسسات المصنفة الى أربع فئات:
- مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة للوالي المختص اقليميا.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا..

2 - أنظر نص المادة الرابعة من المرسوم 06-198 السالف ذكره.

والمؤسسة المصنفة هي التي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص[1].

ويسبق كل طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة ما يأتي:

- دراسة و موجز للتأثير على البيئة يعدان ويصادقان عليهما حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

- دراسة خطر ويصادق عليها حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم.

- تحقيق عمومي[2].

ولابد على هذا الأساس المرور بعدة مراحل هي:

- المرحلة الأولوية لإيداع الطلب مرفقا بالوثائق المطلوبة[3]. وهي ملف يتكون من:

- اسم صاحب المشروع ولقبه وعنوانه اذا تعلق الأمر بشخص طبيعي التسمية أو اسم الشركة والشكل القانوني وعنوان مقر الشركة وكذا صفة موقع الطلب اذا تعلق الأمر بشخص معنوي.

- طبيعة وحجم النشاطات التي اقترح صاحب المشروع ممارستها وكذا فئة أو فئة قائمة المنشآت المصنفة التي تصنف المؤسسة ضمنها.

- مناهج التصنيع التي ينفذها والمواد التي يستعملها والمنتوجات التي يصنفها.

- تحديد موقع المؤسسة المراد انجازها في خريطة تتراوح مقياسها بين 1/25.000 و 1/50.000.

- مخطط وضعية مقياسه 1/2.500 على الأقل لجوار المؤسسة لمساحة التعليق المحددة في قائمة المنشآت المصنفة دون أن تقل عن 100 متر[4].

- دراسة أولية للملف السالف ذكره من طرف لجنة ويتم منح مقرر[1] بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة ويجب قانونا دراسة ملف الطلب في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ابتدءا من تاريخ إيداع الملف.

1 - الفقرة 2 من المادة 2 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.
2 - المادة 5 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.
3 - المادة 6 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.
4 - المادة 8 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.

- المرحلة النهائية لتسلم الرخصة.

- زيارة اللجنة للموقع بعد إتمام انجاز المؤسسة المصنفة بغرض التحقق من مطابقتها للوثائق المدرجة في ملف الطلب.

- إعداد مشروع قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة من طرف اللجنة وإرسالهاإلى السلطة المؤهلة للتوقيع[2].

بالإضافة إلى هذه الآليات الإدارية التي تستهدف الحفاظ على البيئة في سبيل تجسيد التنمية المستدامة على مستوى البلدية في المجال الاقتصادي يمكن أن نذكر أيضا بعض الآليات الاقتصادية منها:

- أدوات السياسة المالية وتتمثل في استخدام الضرائب.

- تحقيق الكفاءة السعرية وذلك فيما يتعلق بتحديد أسعار الطاقة والمواد الخام بما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام.

- الحوافز الاقتصادية والتي تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة الاستدامة من خلال ترشيد استخدام المواد وذلك بفرض الرسوم التي تفرض على الانبعاثات والمواد الملوثة للبيئة كالكربون والرصاص[3].

الفرع الثاني: الآليات المالية

تقوم المجالس المحلية بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيرا من الأموال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة لكفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تعمل على تحقيقها، ومن أجل جذبها وتحفيزها على العمل وضمان بقائها لابد من توفير موارد مالية كافية ومن المهم توفير

---

1 - تحديد كيفيات اعادة دراسة التأثير على البيئة والموافقة عليها وكذا الشروط المطبقة على موجز التأثير طبقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال، كما تهدف دراسة الخطر الى تحديد المخاطرة المباشرة أو غير المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا، أنظر نص المادتين 11 و 12 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.

2 - المادة 6 من المرسوم 06-198 السالف ذكره.

3 - عبير عبد الخالق، مرجع سابق، ص 123.

الأموال اللازمة، كما أنه من المهم أيضا معرفة مصدرها[1]، فمن المعروف أن من يدفع المال يحاسب فيتدخل في ذلك مساس لركن مهم من أركان الإدارة المحلية وهو الاستقلال[2].

- وتتنوع الموارد المالية المحلية كالضرائب المحلية، الرسوم المحلية، إيرادات الأملاك العامة التابعة للبلدية، القروض، الإعانات الحكومية[3] ، و تتكون أملاك البلدية من أملاك منتجة للمداخيل وأملاك غير منتجة للمداخيل وتتمثل ايرادات الأملاك المنتجة في كراء ممتلكات البلدية وهي:

1- ايجار الأملاك العقارية كالمحلات ذات الاستعمال السكني وذات الاستعمال التجاري، المذابح، مواقف السيارات، حقوق المكان داخل الأسواق.

2- ايجار الأملاك المنقولة كالعتاد والمعدات الكبيرة ويجب أن تتم كل العمليات المتعلقة بالايجار والتنازل عن الممتلكات العقارية والمنقولة بمداولة من المجلس الشعبي البلدي[4].

بالإضافة للرسوم الموجهة كليا إلى ميزانية البلدية وهي:

الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، رسم الذبح، بالإضافةإلىإيرادات الضرائب كالضريبة الجزافية الوحيدة والضريبة على الممتلكات[5].

الفرع الثالث: الآليات التقنية والفنية:

إن أساس رسم عملية انجاز المشاريع التنموية بالبلدية معلق على مدى رصد المساحات الشاغرة لاستقبالها من خلال المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير (PDAU) وهو أداة للتخطيط المالي والحضري تحدد فيه التوجهات الأساسية للسياسة العمرانية وضبط التوقعات المستقبلية آخذين بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية وضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي وهو ما حددته المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير[6].

1 - شويح عثمان ، مرجع سابق ، ص 83.
2 - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 72
3 - المرجع نفسه، ص 74.
4 - شويخ عثمان، مرجع سابق، ص 105.
5 - خنفري خيضر ، مرجع سابق، ص 138.
6 - ج ر عدد 52 لسنة 1990 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004، ج ر عدد 51 لسنة 2004، أنظر لتفصيل ذلك شويخ عثمان، مرجع سابق، ص 113.

بالإضافةإلى مخطط شغل الأراضي (POS) وهو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة منفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء من حيث الشكل الحضري للبنايات الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر المربع ، المساحات العمومية والخضراء، ارتفاقات الشوارع، النصب التذكارية، كل ذلك في إطار القواعد العامة التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[1].

كما يعتبر مخطط شغل الأراضي وثيقة أرضية قانونية وتقنية يستند عليها رئيس المجلس الشعبي البلدي لاصدار رخصة البناء، حيث جعلت المادة 65 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص الأصلي لمنح رخصة بناء بصفتين كممثل للبلدية في حالات وفي حالات أخرى كممثل للدولة.

فبوصفه ممثلا للبلدية، وذلك عندما يكون البناء موضوع رخصة البناء واقع في قطاع مخطط شغل الأراضي، فيكون من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي منح رخصة البناء مع اعلام الوالي بنسخة منه، أما بوصفه ممثلا للدولة عندما يكون البناء واقع في قطاع لا يغطيه مخطط شغل الأراضي ويكون اطلاع الوالي قبل اتخاذ هذا القرار الذي يجب أن يكون موافقا لرأي الوالي[2].

1 - شويح عثمان، مرجع سابق، ص 115.
2 - شويخ عثمان، مرجع سابق، ص 116.

خلاصة الفصل الأول:

كان من الضرورة بمكان تبني مفهوم جديد نسبيا يعرف بالتنمية المستدامة و نقله من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي و بدقة أكثر على مستوى البلدية باعتبارها الجماعة القاعدية الاساسية في التنظيم الإداري الجزائري.

إن مفهوم التنمية المستدامة الواسع النطاق المتعدد الأبعاد تجذر في مختلف السياسات الوطنية لتحقيق أهداف متعددة ، لكن ذلك لن يكون إلا من خلال الاعتماد على مؤشرات متعددة المضامين لصياغة و تجسيد استراتيجيات مختلفة على المستوى القاعدي للدولة للوصول للتنمية المستدامة على المستوى الوطني ، و نعني تحديدا البلدية بالاعتماد على ما تملكه من امكانيات مادية و بشرية في إطار المحافظة على ديمومتها للأجيال القادمة.

الفصل الثاني:

بلدية البوني و تجسيد التنمية المستدامة

الفصل الثاني: بلدية البوني و تجسيد التنمية المستدامة

تتمتع الجماعات المحلية وخاصة البلدية في التنظيم الاداري الجزائري باستقلالية مالية، اذ تقوم باعداد وتنفيذ ميزانيتها السنوية التي تختلف تماما عن ميزانية الدولة الا أنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند اعدادها كل توجهات الحكومة في تحضير برامجها التنموية.

ولمعرفة سير برنامج التنمية المستدامة ببلدية البوني، لابد من معرفة كيفية اعداد ميزانية البلدية بتحديد مصادر التمويل المالي الخاص بها ومختلف مصادر الايرادات، وكيفية تحضير مخططات التنمية للبلدية ومعرفة نسبة استفادتها منها.

لكن لابد بداية من عرض عام لبلدية البوني من خلال موقعها الجغرافي وامكانياتها الطبيعية والبشرية ومدى استغلالها من طرف السلطات المختصة.

ان جوهر هذا الفصل هو معرفة مستوى أداء وتسيير الإمكانيات الاقتصادية من طرف البلدية ودورها في التحكم في وسائل التنمية وذلك من خلال تحليل مسار المشاريع التنموية ومدى تجسيدها لعنصر الاستدامة في مخططات البلدية.

وعلى هذا الأساس لابد أن نعرض تقديما مختصرا عن بلدية البوني مع تحديد مصادر التمويل الخاصة بها (مبحث أول) وفي خطوة ثانية من الضرورة بمكان إلقاء الضوء على وضعية التنمية المستدامة في بلدية البوني من خلال دراسة مؤشرات التنمية المستدامة على عدة مستويات في هذه البلدية (مبحث ثاني).

المبحث الأول: واقع بلدية البوني وإمكانياتها الطبيعية والمالية

إن تحقيق التنمية المستدامة على مستوى أي بلدية لن يكون إلا من خلال إعداد دراسة شاملة لواقع البلدية، تسلط الضوء على إمكانياتها الطبيعية والمالية.

ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين سنتناول في المطلب الأول تقديم بلدية البوني، ثم في مطلب ثاني مصادر تمويل البلدية.

المطلب الأول: تقديم بلدية البوني جغرافيا وهيكليا

تعتبر بلدية البوني من البلديات حديثة النشأة حيث تم تأسيسها في 12 ديسمبر 1984 استنادا للمرسوم الرئاسي 09/84[1].

فما هو الموقع الجغرافي لهذه البلدية وفيم تتمثل امكانياتها البشرية بالاضافة الى الامكانيات الطبيعية والهيكلية الإدارية والمالية.

وذلك يقتضي منا تناول هذه الجزئية من خلال الفروع التالية:

- الفرع الأول: لمحة تاريخية عن بلدية البوني مع تحديد موقعها الجغرافي

الفرع الثاني: الهيكلة الادارية والامكانيات البشرية.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن بلدية البوني مع تحديد موقعها الجغرافي

من الضرورة بمكان اعطاء لمحة تاريخية عن البلدية (أولا) ثم تحديد الموقع الجغرافي للبلدية (ثانيا).

أولا: لمحة تاريخية عن بلدية البوني:

اعتبرت بلدية البوني في البادئ منطقة فلاحية محصنة، ولأجل فك الحصار على عاصمة المدينة من أزمة السكن، اختيرت سنة 1974 منطقة للتوسع العمراني، فسميت بالحي الملكي (La cité royale)، وكان أول حي بني فيها هو حي المنظر الجميل 900 من طرف (La cadat) ، وكان أغلب سكانها من المتعاونين السوفيات واعتبرت آنذاك حي مرقد فحسب أي للمبيت فقط، خصوصا مع انعدام وسائل الحياة بأبسط أنواعها ولمدة لا تزيد عن 10 سنوات الى أن جاء المرسوم الوزاري الذي ثم بموجبه التقسيم الإداري للتراب الوطني والذي على إثره نشأت بلدية البوني عقب الانتخابات المحلية البلدية في نوفمبر من نفس السنة[2].

---

1 - المرسوم 84-09 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد المؤرخ في 4 فبراير 84 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 07 فبراير 1984، عدد 06.

تنص المادة 27 من المرسوم 09/84 السالف ذكره على ما يلي: " تتشكل ولاية من اثنى عشرة بلدية التالية:

1- عنابة	5- البوني	9 - عين الباردة
2- برحال	6- وادي العنب	10- شطايبي
3- الحجا ر	7- الشرفاء	11- سيدي عمار
4- العلمة	8- سرايدي	12- التريعات

1- انظر المرسوم الرئاسي 09/84 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد السالف ذكره.

وقد سميت بماهي عليه الآن نسبة إلى العلامة الفقيه والمؤلف أحمد بن قاسم ساسي البوني، المولود عام 1063هـ الموافق لسنة 1653م[1].

ثانيا: الموقع الجغرافي:

تعتبر بلدية البوني من بين أهم بلديات عنابة اذ تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 97,18 كلم^2 مما يجعلها تحتل مساحة جغرافية واسعة أي بنسبة 7٪ من المساحة الاجمالية للولاية، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى ولائيا من حيث المساحة.

يحدها شمالا بلدية عنابة وسرايدي وجنوبا بلدية الحجار وسيدي عمار وبرحال وشرقا ولاية الطارف أما غربا فتحدها بلدية واد العنب.

إن بلدية البوني تتميز على هذا النحو بموقع استراتيجي هام مما ينعكس ايجابا على مسارها التنموي، مع العلم بأنها تنقسم الى عدة قطاعات وهي:

1- البوني مركز.

2- سيدي سالم، شاولي بلقاسم، غربي عيسى.

3- الصرول، واد النيل، عين الشهود.

4- بوزعرورة، بوسدرة، خالد بن الوليد

وعليه فإن بلدية البوني تقع بين خط عرض 36° وخط طول 7° ويبلغ تعدادها السكاني 206.5 نسمة^2 بعدما كان عددهم 1.30568 نسمة حسب النتائج النهائية للإحصاء عام 2008 وتشمل البلدية 21 تجمعا سكانيا[3].

2- هو أبو العباس أحمد بن قاسم ساسي التميمي البوني، ولد ببونة المعروفة الان بعنابة في شرق الجزائر (1063ه/1653م) وتوفي فيها سنة (1193ه/1726م) نشأ في أسرة ميسورة الحال حيث كانت عائلته تنتمي الى مجموعة بشرية واسعة ممتدة غربا الى نواحي قسنطينة وشرقا الى نواحي باجة والكاف، حيث أخذ أحمد بن قاسم العلم من هذه النواحي وفي بونة بدأ تعليمه على يد والده قاسم، وجده محمد ساسي، والامام الشيخ ابراهيم بن التومي، ثم واصل دراسته متنقلا بين المغرب الأقصى وتونس. كما رحل الى المشرق العربي، وكان فقيها مالكيا من كبار فقهاء المالكية وعالما بالحديث وله مؤلفات كثيرة (سعد بوفلاقة، أحمد البوني وكتابه التعريف ببونة افريقية بلد سيدي أبي مروان الشريف، متاح على الموقع الالكتروني: binbadis.net ، تم التصفح يوم 2018/06/05 على الساعة 01:05.

2 - www.now-time.com, consulté le 05/06/2018 a 00 :56

3- fiche signalitique de la commune d'El – bouni , annexe n°05

الفرع الثاني: الهيكلة الإدارية والإمكانيات البشرية

تعتبر مصلحة تسيير الموارد البشرية من أهم المصالح في هيكلة البلدية بالنظر لطبيعة المهام المنوطة بها، لتوفير العنصر البشري باعتباره عنصرا فعالا ومهما في تجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع والذي ترتكز عليه بالدرجة الأولى كل إدارة لتحقيق المهام الموكلة لها والوصول إلى الأهداف الإدارية المنشودة، انطلاقا من ضبط احتياجات البلدية.

لذلك من الضرورة بمكان تحديد الهيكلة البشرية لمواطني البلدية (أولا) ثم الهيكل التنظيمي للبلدية ككل (ثانيا).

أولا- الهيكلة البشرية لموظفي البلدية:

تتولى تسيير شؤون موظفي البلدية مصلحة تسيير الموارد البشرية التي تقوم سنويا بعدة مهام أهمها:

- إعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية وضمان تنفيذه في الآجال القانونية وفق الجداول الخاصة بمراقبته ومتابعته.

- اعداد حصيلة الشغل والقوائم الاسمية الى غاية 12/31 من كل سنة وضبط رزنامة المداومة الشهرية.

- التحضير والتنظيم والاشراف على مختلف المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية واختيارات التوظيف، كما تم اتخاذ الإجراءات لاستغلال المناصب المحررة الباقية و إرسال قرارات فتح المسابقات لمفتشية الوظيف العمومي[1].

وتتولى تسيير المصلحة من طرف 12 موظفا تختلف رتبهم ،تحت إشراف الأمين العام لإدارة البلدية موزعين على 5 مكاتب هي:

عرف سكان بلدية البوني تطورا كبيرا من حيث العدد في السنوات الأخيرة و نظرا لتحسن المستوى المعيشي والرعاية الصحية، فقد يلغ عددهم وفقا للاحصاء العام للسكن والسكان سنة 2008 حوالي 125265 نسمة أي بكثافة 1413 نسمة في الكيلو متر مربع الواحد.

- وحسب تقديرات البلدية الاحصائية للسكان نهاية 2013 فان مجموع السكان بكل مناطق بلدية البوني هو 1341 نسمة وقد يتجاوز 150.000 نسمة بفعل المشاريع السكنية المنجزة فوق تراب البلدية والتي شهدت عمليات اسكان كبيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

1 - مصلحة تسيير الموارد البشرية، تقرير عن تسيير المصلحة لسنة 2017، أنظر الملحق رقم 01.

1- مكتب موظفي الادارة العامة والتكوين.

2- مكتب الأسلاك التقنية والعمال والمهنيين وسائقي السيارات.

3- مكتب عمال النظافة والنقاوة العمومية والبيئية.

4- مكتب الأعوان المتعاقدين.

5- مكتب الضمان الاجتماعي والمعاشات[1].

ويقسم الموظفون الى الفئات التالية:

- فئة التصميم: 49 موظفا منهم 30 نساء.

- فئة التطبيق: 52 موظفا منهم 34 نساء.

- فئة التحكم: 66 موظفا منهم 35 نساء.

- فئة التنفيذ: 398 موظفا منهم 39 نساء و 401 عونا منهم 113 نساء.

1 - تقرير مصلحة تسيير الموارد البشرية لسنة2017 ، الملحق 01 السالف ذكره.

الشكل رقم (03): تعداد عمال البلدية لشهر ديسمبر 2017

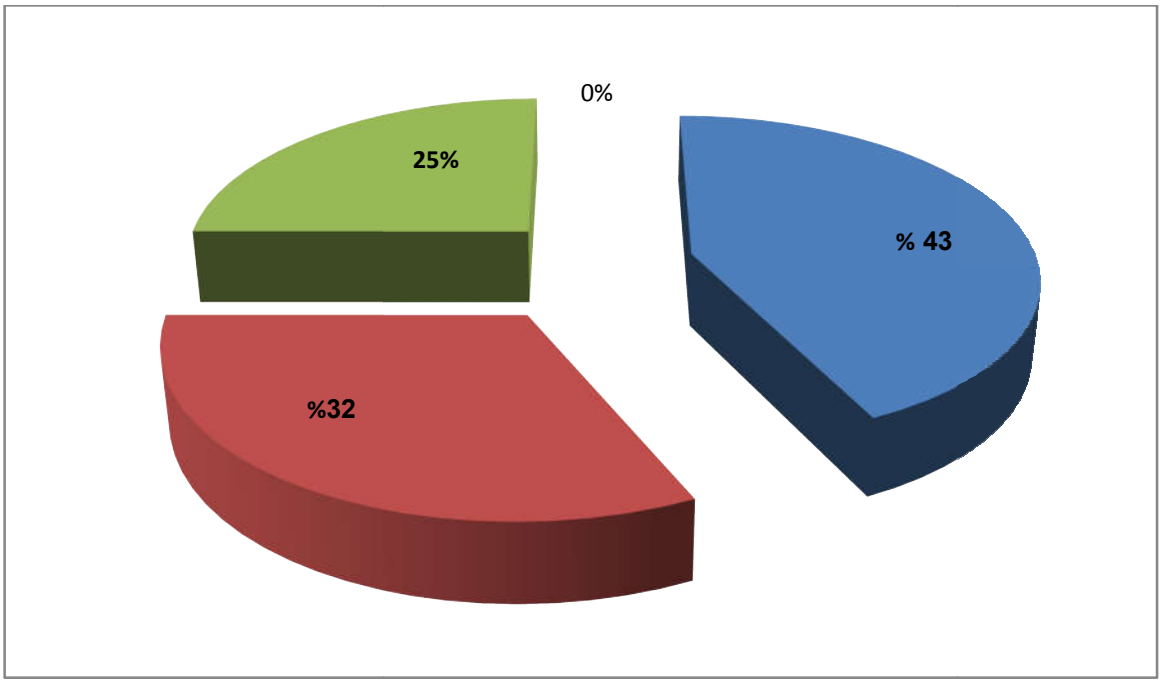

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن عدد العمال الدائمين على مستوى بلدية البوني والذين بلغ عددهم 537 عاملا من مجموع العمال تمثل نسبة معتبرة من المجموع العام، الى جانب عدد 405 عامل متعاقد بالتوقيت الكامل وهي نسبة معتبرة تحاول البلدية من خلال هذا النوع من التوظيف شغل نسبة معتبرة من الوظائف كما تستعين البلدية بالعمال المتعاقدين بتوقيت جزئي ويقدر عددهم ب 315 عاملا وهي أيضا نسبة معتبرة مقارنة مع العدد الاجمالي للعمال.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبلدية البوني

يتحدد تنظيم ادارة البلدية طبقا للقانون 01/11 المتعلق بالبلدية السالف ذكره، وطبقا لأهمية الجماعة الاقليمية وحسب المهام المسندة اليها لاسيما منها المتعلقة بالهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين[1].

إن الهيكل التنظيمي لأي إدارة أو مؤسسة هو تقسيم إداريإلى مجموعة من الأقسام والمديريات والمصالح والمكاتب بحسب نشاط الإدارة أو المؤسسة وأولوياتها ويمكن أن يستحدث هذا التقسيم عن طريق مراسيم أو مبادرة من السلطة الإدارية للمؤسسة مع مصادقة سلطتها الوصائية، وفي حالة إدارة البلدية يستحدث الهيكل التنظيمي بموجب مداولة للمجلس الشعبي البلدي وفقا لما تشير إليه مواد المرسوم التنفيذي رقم 26/91 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لقطاع البلديات [2]، مع الإشارة أن نشاط البلدية المرتبط بالتعداد الإجمالي للسكان قد يتحدد على أساسه تفرع وتشعب عدد الأقسام والمديريات والمصالح في البلدية[3].

وعلى هذا الأساس سنتناول دراسة الهيكل التنظيمي لبلدية البوني منة خلال دراسة رئاسة المجلس الشعبي البلدي أولا ثم الأمانة العامة وبعدها دور مكتب حفظ الصحة وأخيرا الهيكل التنظيمي للمديريات.

1 - انظر نص المادة 126 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية السالف ذكره.
1- المرسوم التنفيذي رقم 91-26 المؤرخ في 2 فبراير 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين الى قطاع البلديات، ج ر عدد 6.
2- تم تحديد أسس تحديد عدد المصالح والمكاتب التي يمكن استخدامها على أساس القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية في المادة 126.

1- رئاسة المجلس الشعبي البلدي:

إن للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية[1].

يخضع لرئاسة المجلس الشعبي البلدي أمانة رئيس خاصة به، يخضع لها أيضا ديوان رئيس البلدية والذي يتبعه عدة مكاتب ولكل اختصاصه وهي:

* مكتب ملحقات الديوان

* مكتب الإعلام والاتصال.

* مكتب الاستقبال والتوجيه والعلاقات العامة.

2- الأمانة العامة:

لقد تم تقسيم الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية إلى مجلس شعبي بلدي وهو هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي بالإضافةإلىإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي[2] ويمارس الأمين العام سلطته السلمية على موظفي إدارة البلدية وهذا ما يحدده القانون الأساسي الخاص بالأمين العام[3].

ويتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي وكذا تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية بالإضافة الى ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين، كما يتولى الأمين العام أيضا إعداد محضر.

تسليم واستلام المهام المنصوص عليه في المادة 68 من قانون البلدية[4]ويخضع للأمانة العامة كل المديريات.

وعليه ففي إطار تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية يكلف الأمين العام للبلدية على الخصوص بما يلي:

1 - أنظر نص المادة 125 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية السالف ذكره.
2 - أنظر نص المادة 15 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية السالف ذكره.
3 - المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المتعلق بالأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 الصادر في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2016، عدد2.
4 - أنظر نص المواد 13، 129 من قانون البلدية السالف ذكره.

- ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- اقتراح التعيينات في المناصب العليا ومناصب الشغل المتخصصة في البلدية.

- ضمان احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال تسيير الموارد البشرية والتسيير المالي و الميزاني والصفقات العمومية.

- ضمان السير العادي لمصالح البلدية ومراقبة نشاطاتها.

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحسين أداء البلدية واتخاذه.

- مسك بطاقية الناخبين وتسيير العمليات الانتخابية.

- ضمان تنفيذ اجراءات النقاوة والنظافة... الخ، لمزيد من التفصيل نص المادة 16 من قانون البلدية السالف ذكره.

3- مكتب حفظ الصحة:

لقد تم إنشاء المكتب البلدي لحفظ الصحة طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 81-267 المؤرخ في 30 جوان 1987[1] وهو مكتب ذو أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه في مجال الوقاية وحفظ الصحة والنقاوة العمومية وعليه فان المهام المناط به تهدف جميعها إلى راحة المواطن والحفاظ على صحته وحماية بيئته ومحيطه من كل الملوثات.

وتتمثل مهامه بشكل أساسي في:

* يدرس ويقترح كل التدابير الرامية إلى ضمان المحافظة الدائمة على الصحة والنقاوة في جميع أنواع المؤسسات والأماكن العمومية.

* يقترح ويطبق عند الاقتضاء أي تدبير أو برنامج يخص حماية الصحة الجماعية المحلية وترقيتها لاسيما في مجال مكافحة الأمراض ومقاومة ناقلات الأمراض.

* ينظم محاربة الحيوانات الضارة ويأمر بتنفيذ عمليات التطهير وابادة الجرذان والحشرات.

1 - الرسوم الرئاسي رقم 81-267 المؤرخ في 30 جوان 1987 المتضمن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي، فيما يخص الطرق والنقاوة والطمأنينة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1981/10/13، عدد 41.

* مراقبة النوعية الاليكترولوجية للمياه المعدة للاستهلاك.

* مراعاة شروط جمع المياه المستعملة والنفايات الصلبة الحضرية وتصرفها.

* مراقبة نوعية المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية[1]

نظرا لأهمية هذا المكتب وبالرجوع للهيكل التنظيمي لبلدية البوني نلاحظ أن مكتب حفظ الصحة يشكل استثناء وعن جدارة مقارنة مع بقية المكاتب الموجودة في إدارة البلدية ولعل السبب في ذلك يرجع لأهميته وحساسية المجال الذي ينظمه وبالنظر أيضا للصلاحيات الممنوحة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال حفظ الصحة مع الأخذ بعين الاعتبار المهام الحساسة التي يتولاها هذا المكتب في المحافظة على البيئة الصحية والسليمة من كل أشكال التلوث وهو ما يجسد تكريس المحافظة على البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى البلدية ويمكن اجمال الصلاحيات المتاحة لمكتب حفظ الصحة في المخطط أدناه:

1 - أنظر المرسوم رقم 87-146 السلف ذكره.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمكتب البلدي لحفظ الصحة

مخطط تم اعداده من طرف مكتب حفظ الصحة لبلدية البوني .

4- المديريات:

تخضع لرئاسة المجلس الشعبي البلدي عدة مديريات وهي على التوالي:

- مديرية المالية والاستثمار وأملاك البلدية.

- مديرية التنظيم والشؤون العامة والحالة المدنية.

- مديرية التعمير والبناء.

- مديرية الشؤون الاجتماعية والأسرة والنشاط الثقافي والرياضي والسياحي.

- مديرية التنمية المحلية.

- مديرية الصيانة والتجهيز.

- مديرية حظيرة العتاد.

- مديرية البيئة ونظافة المحيط[1].

1 - أنظر الهيكل التنظيمي لادارة بلدية البوني.

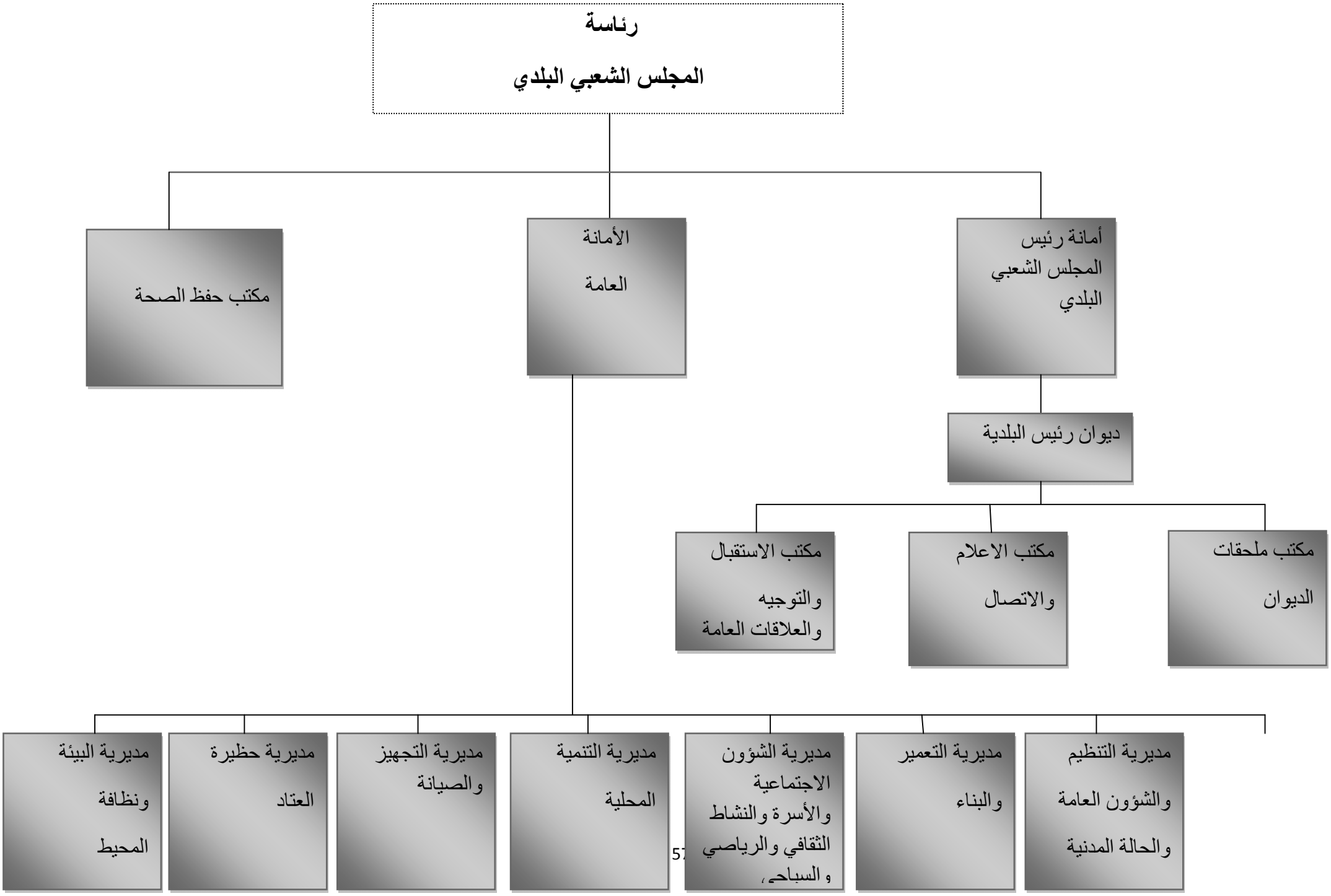
رئاسة
المجلس الشعبي البلدي
أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمانة العامة
مكتب حفظ الصحة
ديوان رئيس البلدية
مكتب ملحقات الديوان
مكتب الاعلام والاتصال
مكتب الاستقبال والتوجيه والعلاقات العامة
مديرية التنظيم والشؤون العامة والحالة المدنية
مديرية التعمير والبناء
مديرية الشؤون الاجتماعية والأسرة والنشاط الثقافي والرياضي و السياحي
مديرية التنمية المحلية
مديرية التجهيز والصيانة
مديرية حظيرة العتاد
مديرية البيئة ونظافة المحيط

المطلب الثاني: مصادر تمويل البلدية

عمل المشرع الجزائري على أن تؤدي البلدية أدوارا هامة في مجال التنمية فخص إدارتها بقانون أساسي يمكن المنتخبين من التخطيط لبرامج تنموية والتي تحتاج بالتأكيد إلى مصادر مالية معتبرة[1]،ومهما تعددت مصادر تمويل البلدية فهي لن تخرج عن نوعين،أولهما المصادر الذاتية (فرع أول) وثانيها المصادر الخارجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المصادر الذاتية

تقوم البلدية بإعداد مخططاتها التنموية وتبادر وتشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على البيئة في مختلف أبعادها ومجالاتها.

إنإعداد المخطط التنموي يكون على أساس مصادرها المالية والنابعة مبدئيا من العائدات الخاصة بالبلدية وهي ما يطلق عليها المصادر الذاتية لتمويل المشاريع التنموية للبلدية.

فما المقصود بالمصادر الذاتية؟ وفيم تتمثل؟

ان التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، فالتمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر من معدلات التنمية[2].

و هو نتيجة حتمية للاستقلال المالي للبلدية الذي يعد خاصية تتمتع بها لتمتعها بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة لتحقيق الأهداف الموكلة لها باعتبارها قاعدة اقليمية.

والموارد المالية الداخلية التي تعتمد عليها البلدية تتمثل أساسا في الموارد المالية غير الجبائية (أولا) والموارد المالية الجبائية(ثانيا).

1 - عثمان عزيزي، **دور الجماعات المحلية في التسيير**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 134.
2 - حياة بن اسماعيل ، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ص 2، متاح على الموقع الالكتروني: iefpedia.com، تم التصفح يوم 2018/06/06 على الساعة 15:25.

أولا: الموارد المالية غير الجبائية

استنادا لنص المادة 195 من قانون البلدية تتكون ايرادات البلدية مما يأتي:

- رسوم وحقوق مقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات.

- ناتج ومداخيل أملاك البلدية.

- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.

- ناتج المساهمات في رأس المال.

- ناتج التمليك

- الهبات والوصايا المقبولة.

- كلالإيرادات المؤقتة أو الظرفية.

- ناتج القروض.

لقد حددت هذه المادة مجموعة من المصادر التي تطرح إمكانية تمويلها الذاتي وذلك حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدتها[1].

إن التمويل الذاتي للبلدية يستند أساسا إلى مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية ومن ضمنها البلدية في الاعتماد على إمكانياتها الخاصة في تمويل التنمية ومشاريعها، ومن ثمة فهي مؤشر جيد لمدى نجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية التي لن تتحقق إلا من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية[2] مع احتساب مداخيل الممتلكات والتي تقوم بتسييرها مصلحة أملاك البلدية التي تلعب دورا فعالا في تجميع المداخيل من خلال اعتماد السياسة الجديدة التي تتمحور حول كيفية الرفع من المداخيل وذلك تطبيقا لمحتوى المذكرة رقم 96 المؤرخة في 10 مارس 2016 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتضمنة تثمين أملاك الجماعات المحلية واحصاء كل مداخيلها لسنة 2017 وقدرت الحصيلة الاجمالية بحوالي 61141646.31 دج من مجموع عام منتظر يقدر ب 73134738.05 دج أي بنسبة تحصيل 83.60٪ مقارنة بنسبة 2016

1 - حياة بن اسماعيل، مرجع سابق، ص 21.
2 - المرجع نفسه، ص 21.

بمداخيل تقدر ب 61141646.31 دج، وقد تم تفعيل العمل بالاجراءات الادارية المعمول بها من خلال الاعذارات الموجهة لغير الموفين بالتزاماتهم، حيث تم احصاء 508 اعذار (رقم 01) و 6 اعذارات رقم 02، فيما قامت المصلحة المتخصصة ب 37 خرجة ميدانية في سياق متابعة العائدات المالية.

إن تمتع البلدية باعتبارها من أشخاص القانون العام بذمة مالية مستقلة عن الدولة وعن الولاية وهو نتيجة قانونية لتمتعها بالشخصية المعنوية، فلقد أشارت المادة 52 من القانون المدني المعدلة بموجب القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 بأن يمثل الدولة وزير المالية في حال المشاركة في نشاطات تخضع للقانون المدني وهو ما يؤكد الصفة القانونية المزدوجة لأشخاص القانون العام، وتخضع على الوجه الغالب للقانون العام ولاختصاص القضاء الاداري و أحيانا أخرى تخضع لاختصاص القاضي العادي[1].

فطبقا للمادة 157 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية السالف ذكره، تملك البلدية أموالا عمومية وأموالا خاصة وتتشكل الأملاك العمومية من الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية، طبقا للقانون المنظم للأملاك العمومية وقد جاءت المادة 159 من قانون البلدية مصنفة للأملاك الخاصة بالبلدية فشملت المحلات ذات الاستعمال السكني والتي أنجزتها البلدية بأموالها الخاصة وتشمل أيضا الأراضي الجرداء التي تملكها البلدية والهيئات والوصايا والتي تقدم للبلدية، وكذلك الأموال العائدة للدولة والولاية والتي تم التنازل عنها للبلدية وتشمل الأملاك المنقولة والعتاد الذي اقتنته أو أنجزته البلدية أو أنجزتها والتي تمثل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية ودعمها المالي[2].

إن البلدية على هذا النحو تتمتع بالتمويل الذاتي l'auto - financement والذي يتمثل أساسا في العقارات والمنقولات والعائدات من القطاعات الاقتصادية[3].

وهو ما يعزز استقلالها المالي عن السلطة الوصائية ويفتح المجال واسعا أمام تحقيق التنمية وفي عدة مستويات.

1 - عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 212، ص 83.
2 - المرجع نفسه، ص 83.
3 - Chérif Rahmani , **les finances de la commerce** , Casbat , édition Algerie , 2002 , p 80.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

بالرغم من تمتع البلدية بالشخصية المعنوية وما يترتب عن ذلك من استقلال مالي والذي يتعزز والى حد بعيد بمصادر التمويل الذاتي إلا أن البلديات تتفاوت في إمكانياتها الخاصة مما يستدعي تدعيم هذا التمويل بمصادر تمويل خارجية.

أولا: المساهمات المقدمة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية " FCCL ".

ثانيا: المساهمات المالية التي تقدمها البلدية في إطار المخطط البلدي للتنمية.

ثالثا: يمكن للاقتراض أن يشكل مصدرا ماليا هاما[1] وهو ما يسمح بأفضل مزاوجة بين النظام المركزي واللامركزي من الناحية المالية

ويمكن احتساب المعامل الإجمالي للهبات المقدمة من الولاية (Dotation de la wilaya) عن طريق عملية بسيطة:

ومن خلال مجموع الإيرادات ذات المصدر الذاتي أو الخارجي والنفقات في الأبواب المختلفة يمكن للبلدية إعداد الميزانية وهي بمثابة عقد ترخيص و إدارة يسمح بتسيير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها التنموي وبرنامجها للتجهيز والاستعمال[2] وذلك لن يكون إلا وفي مرحلة أولى بإحصاء وجمع مختلف الموارد المالية سواء كانت موارد ذاتية أو خارجية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإعانات التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية موجه ومخصص للاستثمار ودعمه.

المبحث الثاني: قياس دور بلدية البوني في تجسيد التنمية المستدامة

يمكننا قياس المجهودات التي تسخرها وتبذلها بلدية البوني في سبيل تحقيق تنمية مستدامة بالاعتماد على عدة مؤشرات وهي المؤشرات الاجتماعية (مطلب أول)، مؤشرات اقتصادية (مطلب ثان) ومؤشرات بيئية (مطلب ثالث).

1- Cette formule assure une meilleure combinaison de décentralisation et la centralisation financière, voir : Chérif Rahmani ,opcit, p 82.

2 - أنظر نص المادة 176 من قانون البلدية.

المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية

يقاس تحسن مستوى المعيشة للسكان بمدى تحسن مستوى الخدمات العمومية على مستوى بلدية البوني وذلك بقياس مدى تحسن الخدمات الصحية(الفرع الأول)،الخدمات التعليمية(الفرع الثاني)،الخدمات الثقافية والرياضية والسياحية (الفرع الثالث) و مدى تطور قطاع السكن(الفرع الرابع).

الفرع الأول: الخدمات الصحية

إن وضعية قطاع الصحة يعكس بصفة جدية مستوى التنمية الاجتماعية للبلدية بحيث يتوزع على مستوى البلدية مجموعة من القطاعات الصحية المتمثلة في مؤسسات استشفائية موزعة على مختلف القرى وتحتوي على مجموعة من قاعات العلاج إضافة الى قاعات الولادة والمخابر الخاصة بالتحاليل، كما أن التغطية الصحية للقطاع يؤطرها أطباء في عدة تخصصات من أجل توفير الرعاية اللازمة للمريض.

الفرع الثاني: الخدمات التعليمية

تتوفر بلدية البوني على مؤسسات تربوية لمختلف الأطوار وفيما يلي أهم المؤشرات في كل طور من الأطوار التعليمية:

أولا: الطور الأول: (المدارس الابتدائية) عددها 52 مدرسة.

* عدد التلاميذ 1382 تلميذ.
* عدد المعلمين: 189أستاذ.
* عدد قاعات التدريس: 200قاعة.
* عدد المطاعم: 45 معظمها يقدم وجبات ساخنة.

ونظرا لانتقال عملية تسيير المطاعم المدرسية إلى البلديات واجهت مصالح البلدية عدة صعوبات أهمها:

1- عدم التوفيق في تعيين مسيرين على مستوى المدارس الابتدائية وذلك لنقص العمال وبقاء عملية استلام المواد الغذائية من طرف مديري المدارس مما خلق جوا من الارتباك بين مصالح البلدية والمدراء.

2- عدم وجود عمال مؤهلين في مجال الطبخ لتسليمهم مهمة الطبخ.

و تطبيقا للتعليمة الخاصة بكيفية تسجيل الاعتماد المالي الخاص بتموين المطاعم المدرسة بميزانية البلدية الرامية إلى تطبيق المعادلة التالية: 45 دج x عدد التلاميذ[1].

ويسهر مكتب تسيير شؤون المدارس على عدة أنشطة أهمها النقل المدرسي والذي يبينه الجدول التالي:

البلدية	المبلغ المخصص	عدد التلاميذ	عدد الحافلات المسخرة	منها		عدد المسارات
				تابعة للبلدية	تابعة للخواص	
البوني	46.000.000	2686	56	03	53	36

أولا: الخدمات الرياضية

تقوم بلدية البوني بتقديم عدة خدمات في المجال الرياضي وذلك عن طريق المرافق المختلفة التي تملكها وهي:

* النوادي المعتمدة: 13 نادي.

* ملاعب كرة القدم: 3 ملاعب، البوني مركز، سيدي سالمن بوخضرة.

* قاعة متخصصة: 1 قاعة بحي واد النيل.

1 -مديرية الشؤون الاجتماعية و الأسرة و النشاط الثقافي و الرياضي و الرياضي و الثقافي، تقرير لسنة 2017، ملحق رقم 03.

* مركب رياضي جواري تابع لمديرية الشباب والرياضة وعددها 3 مركبات موجودة في البوني مركز، سيدي سالم، بوخضرة[1].

وبالنسبة للنشاط الرياضي فيتم تنظيمه عن طريق مكتب متخصص في المجال، وتعرف البلدية عدة مركبات رياضية في سبيل تحقيق ذلك وهي:

* ملاعب كرة القدم: العدد (03) البوني، بوخضرة، سيدي سالم

* ملاعب جوارية:

- البوني مركز: العدد 04 نوع العشب اصطناعي.

- بوخضرة 03 العدد 01 نوع العشب اصطناعي.

- سيدي سالم العدد 02 نوع العشب اصطناعي.

- بوشارب اسماعيل العدد 01، النوع تراب.

- عين جبارة: العدد 01، النوع ماتيكو.

- بوزعرورة العدد 02 ماتيكو + عشب اصطناعي.

* قاعات رياضية: - قاعات متخصصة: 01 وادي النيل.

البلدية	المبلغ المخصص	عدد التلاميذ	عدد الحافلات المسخرة	منها		عدد المسارات
				تابعة للبلدية	تابعة للخواص	
البوني	30.000.000.00	2700	48	03	45	35

1 -مديرية الشؤون الاجتماعية و الأسرة و النشاط الثقافي و الرياضي ، تقرير لسنة 2017، ، ملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البلدية توفر إمكانيات كبيرة وميزانية معتبرة لقطاع النقل المدرسي وتحاول من خلال استعمال وسائل النقل " حافلات " ملك للخواص تغطية النقص الموجود لديها بسبب نفس عدد الحافلات التي تملكها، وذلك لتعزيز قطاع النقل المدرسي وذلك إيمانا منها بأهمية هذا القطاع ودور النقل المدرسي في تجسيد مجانية التعليم و إلزامية المدرسة دستوريا، بالإضافةإلى النقل المدرسي تتولى البلدية عملية الإطعام المدرسي التي لا تقل أهمية عن العملية الأولى.

الفرع الثالث: الخدمات الثقافية والرياضية والسياحية.

سنتناول بداية الخدمات الرياضية (أولا) ثم الثقافية والسياحية (ثانيا).

أولا: الخدمات الرياضية

تقوم بلدية البوني بتقديم عدة خدمات في المجال الرياضي و ذلك عن طريق المرافق المختلفة التي التي تملكها وهي :

- النوادي المعتمدة:13 نادي

- ملاعب كرة القدم : 3 ملاعب ، البوني مركز، سيدي سالم، بوخضرة.

- قاعة متخصصة: 1 قاعة بحي واد النيل

- مركب رياضي جواري تابع لمديرية الشباب و الرياضة و عددها 3 مركبات موجودة في البوني مركز، سيدي سالم، بوخضرة[1].

و بالنسبة للنشاط الرياضي فيتم تنظيمه عن طريق مكتب متخصص في المجال ، و تعرف البلدية عدة مركبات رياضية في سبيل تحقيق ذلك و هي:

- البوني مركز: العدد04 نوع العشب اصطناعي.

- بوخضرة 03 العدد 01 نوع العشب اصطناعي.

- سيدي سالم العدد 02 نوع العشب اصطناعي.

[1]مديرية الشؤون الاجتماعية و الأسرة و النشاط الثقافي و الرياضي ، تقرير لسنة 2017، ، ملحق رقم 03.

- بوخضرة العدد 01 نوع العشب اصطناعي.

- بوشارب اسماعيل العدد01، النوع تراب.

- عين جبارة : العدد 01 ، النوع ماتيكو.

بوزعرورة : العدد 02 ، ماتيكو+ عشب اصطناعي.

قاعات رياضية:

- قاعة متخصصة بوادي النيل

- قاعة متخصصة بحي بوشارب اسماعيل.

مركب رياضي جواري:

- البوني مركز العدد 01 بالإضافة الى بوخضرة العدد1.

وهما تابعان لمديرية الشباب والرياضة[1].

ثانيا: الخدمات الثقافية

تتولى البلدية تقديم خدمات ثقافية متنوعة وذلك عن طريق عدة هياكل من بينها المكتبات ،إذ تتضمن بلدية البوني عدد أمن المكتبات موزعة حسب الجدول التالي:

الرقم	المكتبة	عدد المنخرطين
01	البوني مركز	430
02	سيدي سالم	/
03	بوخضرة	38

إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود عدد لا بأس به من مكتبات البلدية، ولكنه يبقى غير كاف ويحتاج إلى دعم وذلك لتغطية كل الإقليم الجغرافي للبلدية.

1 - تقرير صادر عن مديرية الشؤون الاجتماعية والأسرة والنشاط الثقافي والرياضي والسياحي لسنة 2017.

ويتولى مهمة النشاط الثقافي، نشره و الحفاظ عليه مكتب مسمى مكتب الثقافة والسياحة الذي يتولى تغطية عدة أنشطة أهمها:

تسطير برنامج سنوي للاحتفال بالأعياد الوطنية والدينية والمساهمة في إحياء التظاهرات الثقافية وذلك وفقا للجدول التالي:

التاريخ	المناسبة
18 فيفري	اليوم الوطني للشهيد
19 مارس	عيد الفطر
08 ماي	مجازر 08 ماي 1945
05 جويلية	الاحتفال بالاستقلال
20 أوت	اليوم الوطني
17 أكتوبر	مظاهرات أكتوبر
31 أكتوبر	عيد وطني
01 نوفمبر	الاحتفال باندلاع الثورة
11 ديسمبر	احياء المظاهرات الشعبية

الفرع الرابع: السكن

شهدت بلدية البوني في الآونة الأخيرة انتعاشا ملحوظا في مجال توزيع السكن بمختلف برامجه حيث تم:

- ✓ توزيع 4302 سكن اجتماعي في إطار برنامج القضاء على السكن الهش.
- ✓ 381 سكن قيد التوزيع في إطار القضاء على السكن الهش ليبقى 390 سكن هش محض سنة 2007.
- ✓ 700 سكن اجتماعي تم توزيعه في إطار عملية توزيع السكنات الاجتماعية.
- ✓ فتح 370 سكن في إطار السكن الريفي في طور الانجاز[1].

[1]تقرير صادر عن مديرية الشؤون الاجتماعية والأسرة والنشاط الثقافي والرياضي والسياحي لسنة 2017.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن البلدية تعرف انتشارا عبر كامل تراب البلدية للبناءات الفوضوية التي تشكل تحديا كبيرا لصعوبة التحكم فيها رغم المجهودات التي تقوم بها مصالح البلدية للقضاء عليها مع صعوبة انطلاق بعض المشاريع السكنية والمتعلقة بالبناء الريفي لتواجد بناءات فوضوية في مكان انجاز المشروع.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

يوجد ببلدية البوني ثلاث مناطق صناعية و تجارية هي منطقة النشاطات التجارية بحي سيدي سالم أين تضم 59 مستثمرا في مختلف الأنشطة ومنطقة النشاطات التجارية MIN (الصرول) التي تضم 64 مستثمرا في مختلف الأنشطة وأخيرا منطقة لعلاليق وهي منطقة صناعية هامة لتوفرها على محطة تجارية للسكة الحديدية و هي مشاريع تنموية تحتاج لتمويل مالي قوى لذلك سنتناول مظاهر ووسائل التمويل المحلية في بلدية البوني (الفرع الأول)،دور مكتب حفظ الصحة في بلدية البوني(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مظاهر ووسائل التمويل المحلية في بلدية البوني

لقد أعطت النصوص القانونية مكانة هامة للبلدية، حيث منحت لها صلاحيات واسعة في مختلف المجالات، مما يجعلها المحرك الأساسي للتنمية مما يتطلب توفر موارد مالية هامة لتجسيد التنمية المحلية وتحقيقها وهذا ما يتطلب شرطان الأول أن يكون الوعاء المالي المحلي هو الأصل الذي يعتمد عليه في نطاق الوحدة المحلية أما الثاني فيعني أن تستقل الوحدة سلطة تقدير المورد المحلي من حيث تأسيسه وتحصيله[1].

ولتسيير الشؤون البلدية وتغطية نفقاتها خصصت لها ميزانية أولية تقدر ب: 968820021.81 دج باقتطاع 10٪ أي بقيمة 84160329.08 دج مع ميزانية اضافية تقدر ب: 3.745.908.827.76 دج مقسمة على:

* قسم التسيير: 1.694.084.852.44 دج.

1 - دوداح أمال، **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2016، ص 83.

* قسم التجهيز: 2.051.823.975.32 دج منها نسبة 20٪ اقتطاع لقسم التجهيز أي بمبلغ 168.320.658.16 دج.

السنة المالية	المبلغ	المبلغ المخفض		
		2016	2017	2018
2016	1.162491562.60	193671540.79 دج		
2017	968820021.81		108017543.81	
2018	860802478.00			/

جدول: الميزانية الأولية عن تقرير مصلحة المالية لبلدية البوني لسنة 2016 – 2018.

وما هو ملاحظ على هذا الجدول أن الميزانية الأولية الممنوحة للبلدية عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنوات الماضية (2013، 2014، 2015) ولعل السبب في ذلك هو سيادة التقشف التي تتبعها الدولة[1] وهو ما يعد دافعا أكبر نحو ترشيد النفقات واتباع سياسة انتقالية تقوم على اختيار المشاريع التنموية المنتجة (لاحظ الجدول أدناه):

السنة المالية	المبلغ
2013	746191496.00 دج
2014	1097693742.60 دج
2015	1687220086.60 دج

ثانيا: مصادر التمويل الذاتي

من بين الوسائل الأكثر أهمية لقيام الجماعات المحلية بمهامها وأداء وظائفها الوسائل المالية، حيث يعتبر المال عصب الحياة الاقتصادية وترتكز على مصدرين للتمويل الذاتي لبلدية البوني:

1- الضرائب

2- أملاك البلدية

[1] تقرير مصلحة المالية لبلدية البوني لسنة 2017.

1- الضرائب: وتتمثل فيما يلي

- الرسم على النشاط المهني: " le taxe sur l’activité professionnelle " يطبق هذا الرسم على رقم المبيعات المحققة في الجزائر من طرف المكلفين بدفع الضريبة الذين يمارسون نشاط تجاري وصناعي أو نشاط غير تجاري (أصحاب المهن الحرة) يتم توزيعه كالتالي:

البلديات 1.30٪ ، الولايات 0.59٪ ،الصندوق المشترك للجماعات المحلية 0.11٪[1].

- الضريبة على الأملاك: يرجع تأسيسها لقانون المالية لسنة 1991 وجاءت لتستخلف الضريبة التضامنية على الأملاك العقارية، اذ تتخذ البلدية مجموعة من التدابير من أجل تثمين ممتلكات البلدية على النحو المبين في الجدول أدناه:

1 - دوداح أمال، مرجع سابق، ص 86.

الجدول رقم (03): التدابير المتخذة من أجل تثمين ممتلكات البلدية لسنة 2016-2017.

التدابير المتخذة من أجل تثمين ممتلكات البلدية لسنة 2017/2016									
الرقم	تعين الأملاك	العدد	طبيعة التسيير	الايجار القديم	مداخيل المراد تحصيلها دج	مداخيل سنة 2016	الايجار الجديد	المداخيل المراد تحصيلها	مداخيل سنة 2017	النسبة السنوية للزيادة التثمين ٪
01	السكنات	557	ايجار	2010/14	3.641.760.96	2.383.739.12	مداولة رقم 2016/132 من 400.00 دج الى 1.500.00 دج	5.024.400.00	4.237.610.76	٪27.52
02	المحلات	465	ايجار	2012/39	11.789.452.25	8.220.323.39	150.00 دج للمتر المربع الواحد مداولة 2016/133	17.529.356.00	13.049.856.42	/ ٪32.57
03	المكتبات	03	حقوق الانخراط	500.00 دج سنويا للاشتراك الواحد	/	43.000.00	/	/	22.500.00	//
04	أكشاك بيع الزهور	01	ايجار	2016/35 1.200.00 دج	/	/	1.200.00 2016/35 دج للمتر المربع الواحد	/	1.538.400.00	/
05	الملاعب الجوارية	04	ايجار	2016/38 من 2.000.00 دج الى 5.000.00 دج		204.000.00	2016/38 من 2.000.00 دج الى 5.000.00 دج مزايدة	/	309.600.00	/

المصدر: مصلحة أملاك البلديةلبلديةالبونيلسنة 2017.

2- الضرائب غير المباشرة:

وهي ذات أنواع مختلفة من بينها:

أ- الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)فرض بموجب قانون المالية لسنة 1991، يطبق على جميع عمليات البيع والأشغال العقارية وتأدية الخدمات، معدل هذا الرسم هو 17٪ ، يوزع على ميزانية الدولة بنسبة 80٪ وميزانية البلدية بنسبة 5٪ و 10٪ لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ب- رسوم ذات طبيعة متنوعة:

وقد قامت بلدية البوني بعقد عدة مداولات متعلقة برفع قيمة الرسوم كالرسوم المتعلقة بالمحلات التجارية التابعة للبلدية وكذا رسوم الحجز بالمحشر البلدي وغيرها على النحو المبين أسفله :

- مداولة رقم 2016/133 رفع حقوق المحلات التجارية التابعة للبلدية:

* والمقدرة ب 150.00 دج للمتر المربع الواحد شهريا بدلا من 100.00 دج للمتر المربع الواحد.

- مداولة رقم 2016/139 مؤرخة في 2016/12/25 المتضمنة رفع رسوم منح رخصة الاستغلال لتنظيم تظاهرة تجارية واقتصادية لسنة 2017 والمقدرة ب:

* 15.000.00 دج * 15 يوم = 225.000.00 دج بدلا من 5.000.00 دج لليوم الواحد * 15 يوم.

- مداولة رقم 2016/142 خاصة برفع رسوم الحجز بالمحشر البلدي للمركبات:

* السيارات من 200.00 دج بدلا من 150.00 دج.

* شاحنات ذات حجم الصغير 800.00 دج بدلا من 150.00 دج.

* شاحنات ذات الوزن الثقيل + حافلات 1.000.00 دج بدلا من 200.00 دج.

* درجات نارية 300.00 دج بدلا من 100.00 دج.

- مداولة رقم 2016/144 متعلقة برفع حقوق الأفراح:

* رسم على حقوق الأفراح يقدر ب: 2.000.00 دج بدلا من 1.500.00 دج.

- مداولة رقم 2017/18 خاصة برفع رسوم التنازلات على حق الايجار لخانات سوق الجملة للخضر والفواكه:

* 200.000.00 دج بدلا من 150.000.00 دج.

- مداولة رقم 2017/52 خاصة برفع رسوم على حقوق المكان عبر تراب البلدية للمطاعم المتنقلة.

* 3.000.00 دج بدلا من 500.00 دج شهريا.

- مداولة 2017/54 متعلقة برفع تسعيرة التوقف بحظائر السيارات والمقدرة ب:

* التوقف نهارا 50 دج لكل سيارة و 800.00 ج لكل سيارة ليلا ويدفع صاحب السيارة 25٪ من التسعيرة المحددة بدلا من 10 دج الى 20 دج نهار ومن 20 دج الى 40 دج ليلا.

- مداولة رقم 2017/61 تعديل ورفع في رسوم حقوق المكان:

* المناطق الحضرية المقدرة 12.000.00 دج عوض 1.000.00 دج للمتر المربع الواحد سنويا.

* المناطق الريفية يقدر ب: 8.000.00 دج بدلا من ب: 6.000.00 دج للمتر المربع الواحد سنويا.

من خلال جميع هذه التدابير المتخذة نوافيكم بجدول بياني بين الوضعية المالية للممتلكات المنتجة خلال سنة 2016 الى غاية 2017.

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية

لا بد من مراعاة البعد البيئي لكل المشاريع التنموية على مستوى بلدية البوني وهو ما يجسد جوهر التنمية المستدامة اذ يتولى مكتب النظافة مع مكتب حفظ الصحة دوراهاما

الجدول رقم (04):

حصيلة نشاطات مصلحة النظافة والشبكات المختلفة لسنة 2017 وسنة 2018(جانفي،فيفري،مارس)

مكتبالنظافة:

العمليات	عدد العمليات	كمية النفايات المنزلية	كمية النفايات الصلبة	الامكانيات البشرية والمادية	النفقات
عمليات التنظيف عبر الأحياء (08 قطاعات) بالتنسيق مع 04 فرق الجزائر البيضاء	3600 عملية لسنة 2017 730 عملية لسنة 2018	13724 طن 2465 طن	/	CHARGEEUR العدد: 01 BULL DOSER العدد: 01 PELL MECANIQUE العدد: 01 TRACTEUR العدد: 03 BENNES TASSEUSES العدد: 05 POLY – BENNE العدد: 02 شاحنة FOTON 20T العدد: ة03 شاحنة FOTON 07T العدد: 03 أكياس بلاستيكية العدد: 29300 كيس عدد العمال 330 عامل	الألبسة: 4.000.000.00 الخردوات: 9.000.000.00 دج المؤسسة العمومية CET: 14.994.000.00 دج المؤسسة العمومية عنابة نظيفة: 189.995.400.00 دج
حملات التنظيف	84 حملة لسنة 2017 47 حملة لسنة 2018	1176 طن 165 طن	14161 طن 2718 طن		المجموع: 204.989.400.00 دج

المصدر: تقرير مصلحة النظافة لبلدية البوني 2017-2018.

من خلال هذا الجدول عرفت بلدية البوني في السنين الأخيرتين حملات مكثفة بهدف تنظيم الأحياء والتي يسهل فيها كم معتبر من النفايات المنزلية والصلبة وقد جندت البلدية امكانيات معتبرة.

إلا أن الأحياء وقاطنيها يشهدون نقص النظافة ولعل ذلك يرجع أيضا للدور الذي يجب أن يلعبه المواطن في المحافظة على الخاصة بحيه، إضافة إلى سعي إدارة البلدية الدائم لخدمة نظافة المحيط وتحسين مظهره فلا يمكن تجسيد تنمية مستدامة دون بيئة نظيفة وعليه فذلك يكون ميدانيا من خلال تنظيم عمليات التنظيف التي مست وتمس بصفة مستمرة كامل القطاعات عبر اقليم البلدية وذلك بالتنسيق مع فرق الجزائر البيضاء وقد تم إحصاء خلال سنة 2017، 3600 عملية تنظيف فيما قدرت كمية النفايات المرفوعة 13724 طن.

وقد تم تسخير كافة الإمكانيات المادية و البشرية لتغطية و إنجاح سائر العمليات المذكورة أعلاه لسنة 2017، فيما سيتم بذل مسعى اضافي خلال سنة 2018 للرفع والتحكم أكثر في انتشار القمامة في الوسط العمراني وقد قدرت نفقات البلدية لسنة 2017 في هذا المجال ب: 204.989.400.00

ثانيا: دور مكتب المؤسسات المصنفة

في مجال المؤسسات المصنفة فقد تم اعتماد الترخيص لحوالي 27 مؤسسة عبر كافة تراب اقليم البلدية، وقد تم تحديد حصيلة المؤسسات المصنفة لسنة 2017 – 2018 وتم تسجيلها في الجدول أدناه:

حصيلة مكتب المؤسسات المصنفة لسنة 2018/2017

الرقم	النشاط	العدد	
01	غسيل وتبديل الزيوت	01	
02	غسل السيارات	02	
03	محطة خدمات	01	
04	غرفة تبريد	01	
05	مقهى	10	
06	مخبزة	03	
07	وحدة لتصنيع المستلزمات الطبية	01	

08	قاعة ألعاب	03	لسنة 2017
09	حظيرة عتاد لأشغال الري	01	
10	مصنع لصناعة القوارب والزوارق والمسابح	01	
11	مركز تجاري	01	
12	وحدة لانتاج الصناعي لمختلف المواد الكيمياء المعدنية	01	

المصدر تقرير مكتب المؤسسات المصنفة لسنة 2017-2018.

ثالثا: مكتب الشبكات المختلفة:

يرتكز دور مكتب الشبكات المختلفة في القيام بعمليات ذات طابع يومي وأخرى ذات استعدادي خاصة بالمواسم على النحو المبين أدناه:

جدول رقم (06) : نشاط مكتب الشبكات المختلفة لسنة 2016 .

العمليات	العدد	الامكانيات المادية والبشرية	ملاحظة
جهر البالوعات ل 08 قطاعات مؤسسات تربوية، مساجد	2400 بالوعة	CAMION HYDRAU GULEURE 40 AGENTS	اتفاقية تطهير لشبكة الصرف الصحي على مستوى أحياء البلدية بين بلدية البوني و INDUSNET والمقدرة بمبلغ 6.000.000.00 دج
تنظيف مجاري مياه الأمطار	1624	14 عامل + جرار	
جهر الأدوية الرئيسية والفرعية: المجرى الاسمنتي بوخضرة 1000م المجرى الاسمنتي الصرول 1200م واد بداري بطول 1800م واد الشابية 800م - حي 312 مسكن ببوخضرة - حي غربي عيسى - حي شاولي بلقاسم - حي الشابيةليكوتاك - مقابل مؤسسة طشوش - العلاليق بجانب السكة الحديدية – حي بيداري	02 10 أدوية	PELL MECANIQUE RETROCHARGEUR 02 CAMION K 120	مخطط التدخل للحماية من حدوث الفياضانات
تزفيت الأماكن المهترئة عبر االطرقات - البوني مركز: 346 م2 - بوخضرة : 73:03 م2 - سيدي سالم: 36 م2 - بوزعرورة: 42 م2 - بوخضرة: 72 م2 الصرول: 20 م2	تم استخدام 60 طن من الزفت	RETROCHARGEUR DES BUSES LONGEUR ANNULE SAC DE CIMENT	

العمليات	العدد	الامكانيات المادية والبشرية	ملاحظة
جهر البالوعات ل 08 قطاعات مؤسسات تربوية، مساجد	2400 بالوعة	CAMION HYDRAU GULEURE 40 AGENTS	اتفاقية تطهير لشبكة الصرف الصحي على مستوى أحياء البلدية بين بلدية البوني و INDUSNET والمقدرة بمبلغ 6.000.000.00 دج
تنظيف مجاري مياه الأمطار	1624	08 عامل + جرار	
جهر الأدوية الرئيسية والفرعية: أول ماي 200 م الشابية 210 م حجر الديس 150 م واد النيل 80 م الصرول 120 م بيداري يتفرع الى أربعة فروع حوالي 3050 م بوخضرة CANIVEAUX 200 م البوني مركز 50 م حي البركة الزرقاء 200 م	10 أدوية	PELL MECANIQUE RETROCHARGEUR 02 CAMION 20T	تتم العملية بامكانيات البلدية
توصيل قنوات الصرف الصحي بالشبكة في الأحياء	20 عملية	RETROCHARGEUR DES BUSES LONGEUR ANNULE SAC DE CIMENT	

المصدر: تقرير مكتب الشبكات المختلفة في بلدية البوني.

الموسم الصيفي

الجدول رقم (07): عمليات التنظيف على مستوى بلدية البوني.

العمليات	نوع العملية	الامكانيات المستعملة
تنظيف الشاطئ بسيدي سالم	العملية مستمرة طيلة الموسم الصيفي من شهر ماي الى شهر سبتمبر	- تصفية رمال الشاطئ بواسطة CRIBLEUSE - جرار - وضع 12 حاوية بلاستيكية سعة (240 لتر). - استخدام عدد معتبر من الأكياس البلاستيكية.
تزيين الشاطئ	من مدخل سيدي سالم الى نهاية الشاطئ	- سلسلة أعلام وطنية: 40 حزمة - سلسلة أعلام ملونة: 40 حزمة - سلسلة أوشحة افريقية: 40 حزمة
تحديد مناطق السباحة	02 لافتات سباحة مسموحة 02 لافتات سباحة ممنوعة وضع 02 من أبراج المراقبة للحماية المدنية	- شاحنة

المصدر : تقرير يخص عملية التنظيف على مستوى بلدية البوني.

نلاحظ من خلال هذين الجدولين ومقارنة بين شبكة الأعمال لسنة 2017 وسنة 2018 فبلدية البوني تعرف عمليات مكثفة كل سنة في سبيل انجاز هذه الأعمال اليومية أو الموسمية.

فلقد تم التركيز على تنظيف البالوعات المنتشرة عبر كافة قطاعات إقليم البلدية المقدرة عددها ب 2400 بالوعة وكذلك تنظيف المجاري والمقدر عددها ب 1624 مجرى مع العلم أن هناك اتفاقية مبرمة بين إدارة البلدية ومؤسسة بمقدار مالي يساوي 6000000.00 دج يخص تطهير مشكلة الصرف الصحي على مستوى أحياء البلدية.

الفرع الثاني: دور مكتب حفظ الصحة في بلدية البوني

يلعب مكتب حفظ الصحة على مستوى بلدية البوني دورا أساسيا خاصة وهو يتربع حسب الهيكل التنظيمي للبلدية تحت السلطة المباشرة لرئاسة المجلس الشعبي البلدي.

أولا: مراقبة المحلات التجارية ذات الطابع الغذائي

إن الانتشار الكبير للمحلات التجارية عبر مختلف أحياء البلدية لم يحد من دور البلدية في الالتزام بمراقبة الشروط الصحية ومدى الالتزام بها حماية للصحة العامة ويعد مكتب حفظ الصحة البلدي بما يتوافر عليه من مؤطرين واطارات أحد أعمدة المراقبة الفعالة لمختلف المحلات.

وقد شهدت سنة 2017، 1240 تدخل في إطار العمل الروتيني للمكتب تبث منها عمل 1013 محل ضمن الشروط الصحية فيما تم توجيه اعذارات بلغ عددها 198 اعذار وتم إصدار قرار الغلق في حق 22 محل تجاري[1].

ثانيا: مراقبة المطاعم المدرسية

لقد تم احصاء 45 مطعم مدرسيا، يتم مراقبتها بانتظام على طول الموسم الدراسي مع القيام بعمليات تحسيس والنوعية لمختلف هذه المطاعم حول موضوع احترام شروط النظافة والوقاية من التسممات العذائية[2].

1 - المكتب البلدي لحفظ الصحة لبلدية البوني، حصيلة نشاطات وتدخلات المكتب البلدي لحفظ الصحة لسنة 2017، 2016، أنظر الملحق رقم 4.
2 - تقرير مكتب حفظ الصحة السالف ذكره.

ثالثا: حصيلة التدخلات الخاصة بتلقيح الحيوانات ضد الأمراض ذات التصريح الاجباري

إذ قام مكتب حفظ الصحة بإحصاء حالات لحيوانات مصابة بالحمى القلاعية وتقدر 1999 رأس بقر، وكذا حيوانات مصابة بالحمى المالطية وعددها 422 رأس غنم و 46 رأس ماعز وكذا 8 حالات إصابة بمرض الكلب[1].

رابعا: مراقبة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه

قام مكتب حفظ الصحة بعدة تدخلات سواء عن طريق اختيار الكلور في الماء أو عن طريق التحاليل المخبرية وتعد تدخلات جد هامة في سبيل توفير الماء الشروب على النحو المبين في الجدول أدناه.

- جدول يقدر عدد تدخلات مكتب حفظ الصحة في نطاق مراقبة الأمراض المتنقلة في الماء.

عدد تدخلات اختيار الكلور في الماء			عدد التحاليل المخبرية	
العدد المنفذ	العدد الموجب	العدد السالب	العدد الموجب (غيرصالح للشرب)	العدد السالب (صالح للشرب)
702	664	38	03	35

المصدر: تقرير مكتب حفظ الصحة لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه و بالنظر لعدد تدخلات مكتب حفظ الصحة في نطاق مراقبة الأمراض المتنقلة في الماء، فبلدية البوني ترعى اهتماما بالغا لعمليات المراقبة الصحية خاصة مع التوجهات الجديدة لوزارة الصحة في الآونة الأخيرة و انتشار مرض الكوليرا إلا أن ذلك يعتبر غير كاف و هو ما يقتضي التصدي لهذه الاشكالية بطريقة منظمة و دورية.

1 - تقرير مكتب حفظ الصحة السالف ذكره.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تجسيد التنمية المستدامة على مستوى بلدية البوني لن يكون إلا من خلال الاعتماد على إمكانياتها الطبيعية، البشرية، المالية، الإدارية، خاصة و أن هذه البلدية تملك هيكلة ادارية و امكانيات بشرية معتبرة ، و إن افتقرت في بعض الأحيان للاطارات السامية من جهة و للنظرة الاستشرافية لمستقبل البلدية ، مع ضرورة ادماج الرقمنة و التكنلوجيا الحديثة في النسق العام للتنمية المستدامة و ذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل لثروات المنطقة مع التركيز على ترشيد استغلال الثروات و الموارد و ذلك من خلال ترتيب أولويات البلدية في المشاريع التنموية.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر التنمية المستدامة و تجسيدها في أرض الواقع من أهم المواضيع التي تشغل الوسطين الدولي و الداخلي لما لهذا الموضوع القديم الحديث من أهمية ،تنعكس على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي لأي مجتمع في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية و منع استنزافها من أجل الأجيال الحاضرة و المستقبلية ، الأمر الذي استدعى نقل مفهوم التنمية المستدامة إلى المستوى المحلي "البلدية"، فنشأ مفهوم التنمية المستدامة المحلية ،إنه مفهوم يمتد لثلاثة أبعاد رئيسية، البعد الاجتماعي ،البعد البيئي، البعد الاقتصادي.

تعد بلدية البوني من أنشط بلديات ولاية عنابة وأكثرها حركية بمستخدميها من نواحي مختلفة، ولعل ما يبرز ذلك توجه إدارة البلدية في إطار متناسق مع الإرادة التي تحدوا مسؤولي الدولة وتطبيقا لمحتوى كل تعليمات وزارة الداخلية وقراراتها مع هذا المنظور، فقد سعت مصلحة تسيير الموارد البشرية إلى إرساء تقاليد جديدة أساسها تطوير الكفاءات والسعي المستمر الى تجديد معلوماتها من خلال تسيير مخطط عمل ميداني متوسط وطويل المدى وفقا لما هو متاح من إمكانيات مادية وادخال معطيات عمل جديدة وعلمية تواكب التوجه الجديد نحو التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة في سبيل استغلال الهيكل البشري للبلدية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك السعي نحو الاستثمار الأمثل للعنصر البشري الكفء الذي تسعى من خلاله البلدية تقديم انتاج وانتاجية تعتمد على الاستغلال الأمثل لكل الطاقات والموارد في ظل خلق الثروة والاعتماد على التمويل الذاتي لمختلف المشاريع التنموية والاستثمار ولعلنانرى أن الرفع من قدرات وكفاءة موظفيها جانبا مهما لتأطير مختلف المصالح ودفعها لتطوير طرق تسيير أكثر نجاعة وتطورا.

إلا أننا نرى أيضا أن تحقيق التنمية المستدامة لا بد له من احترام الأولويات في اختيار المشاريع الضرورية والتي تخلق الثروة وبطريقة متجددة وذلك بالاعتماد على الموارد الخاصة بالبلدية وذلك لما يحافظ على هذه الموارد للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وذلك لا يمنع تعزيزه بالدعم المالي من الدولة مما يقوي الاستقلال المالي للبلدية ويدفعها دفعا نحو تحقيق مشاريعها التنموية.

إن الحاجة ماسة ليس للموارد المالية فقط والتي لا يمكن لعاقل إنكار دورها الفعال في تعزيز استقلالية البلدية ولكن الاستعمال الرشيد للموارد وذلك من خلال ترتيب أولويات البلدية في

مشاريعها التنموية وذلك ما يحتاج إلى جهاز إداري فعال يتمتع بكفاءات عالية وذلك ما يدفعنا إلى اقتراح ما يلي:

* ضرورة توفير الكفاءات على مستوى إدارة البلدية باعتبارهم الأداة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

* ضرورة إخضاع هذه الكفاءات لدورات التنمية البشرية والتخطيط الاستراتيجي وبشكل دوري مستمر مما يسمح بتطوير مهاراتهم الإدارية ما ينعكس إيجابا حتما على تسيير البلدية.

* دراسة الواقع التنموي للبلدية بصورة دقيقة و مفصلة و إعداد مخطط للمشاريع التنموية لها استنادا على هذا التقرير وذلك بمراعاة إمكانيات البلدية وأولوياتها والاتجاه والتركيز على المشاريع المنتجة للثروة و منحها الأولوية.

إن مفهوم التنمية المستدامة وتجسيده واقعيا ذو أهمية بالغة بالنسبة للبلدية باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية التي تعتبر منطلق التنمية المستدامة مما سيؤدي حتما بالوصول بكل الدولة إلى مراحل متقدمة من التطور والتنمية.

الملاحق

الملحق رقم 01

- مصلحة تسيير الموارد البشرية، تقرير عن تسيير المصلحة لسنة 2017.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عنابة
دائرة البوني
بلدية البوني
الأمانة العامة
مصلحة تسيير الموارد البشرية

رئيس مصلحة تسيير الموارد البشرية
إلى السيد / الأمين العام لإدارة البلدية

الموضوع : تقرير عن مصلحة تسيير الموارد البشرية

تعتبر مصلحة تسيير الموارد البشرية من أهم المصالح في هيكلة البلدية بالنظر لطبيعة المهام المنوطة بها لتوفير العنصر البشري باعتباره عنصرا مهما وفعالا و الذي ترتكز عليه بالدرجة الأولى كل إدارة لتحقيق المهام الموكلة لها والوصول للأهداف الإدارية المنشودة انطلاقا من ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين وإعداد مخطط سنوي للتوظيف من أجل سد العجز المتوقع .
حيث تهتم المصلحة بالإدارة الإستراتيجية للأفراد وتسعى لإيجاد نوع من الاندماج والتكامل بين ممارسات وسياسات الموارد البشرية وإستراتيجية العمل داخل إدارة البلدية من خلال إعطاء الأهمية للتكوين وتسطير برنامج يساعد على تحسين مستوى الموظفين وتنمية قدراتهم

كما تتولى المصلحة سنويا المهام التالية :

إعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية و ضمان تنفيذه في الآجال القانونية وفق الجداول الخاصة بمراقبته و متابعته.
إعداد حصيلة الشغل والقوائم الاسمية إلى غاية 12/31 من كل سنة و ضبط رزنامة المداومات الشهرية .
التحضير و التنظيم و الإشراف على مختلف المسابقات و الامتحانات و الفحوص المهنية و اختبارات التوظيف حيث تم استغلال ما يمكن من المناصب المحررة في السنة الحالية والذي بلغ عددهم التسعة 09 مناصب بالنسبة للأعوان المتعاقدين و الاثنين والعشرين 22 منصبا في مختلف الرتب الخاصة بالسلك الاداري والتقني . كما تم اتخاذ الإجراءات لاستغلا ل المناصب المحررة الباقية وإرسال قرارات الفتح لمفتشية الوظيفة العمومية لولاية عنابة في الآجال المحددة قبل 20 ديسمبر من سنة 2017 من أجل الحصول على المطابقة ومتابعة الإجراءات القانونية المعمول بها .
إضافة إلى تصفية بعض الملفات على مستوى مكتب الضمان الاجتماعي والمعاشات بعنوان السنة المالية 2017 حيث أحيل 41 موظفا و18 عونا متعاقدا على التقاعد أي بمجموع 59 ملفا . مع استمرار الإحصاء السنوي للموظفين والأعوان المؤهلين للإحالة على التقاعد بعنوان السنة اللاحقة.
هذا وتسير المصلحة من طرف 12 موظفا تختلف رتبهم وعونين متعاقدين تحت إشراف الأمين العام لإدارة البلدية موزعين على خمس 05 مكاتب وفق الهيكل التنظيمي المصادق عليه بموجب المراسلة رقم 465 المؤرخة في 2016/06/27 الصادرة عن مديرية الإدارة المحلية و المتعلقة بالمصادقة على المداولة رقم 55 بتاريخ 2016/05/31 المتضمنة تعديل الهيكل التنظيمي للبلدية كالأتي :

1 - مكتب موظفي الإدارة العامة والتكوين
2 - مكتب الأسلاك التقنية والعمال المهنيين وسائقي السيارات
3 - مكتب عمال النظافة والنقاوة العمومية والبيئة
4 - مكتب الأعوان المتعاقدين
5 - مكتب الضمان الاجتماعي والمعاشات

وتشرف المكاتب الخمس على المحافظة على الملفات و تسيير ومتابعة كل ما يتعلق بالمسار المهني للموظفين البالغ عددهم 1079 موظفا وعونا متعاقدا كتعداد موقوف الى غاية 2017/12/31 حسب ما هو موضح بالجدول التالي :

الرقم	السلك	عدد الموظفين أو الأعوان		الإطار القانوني
01	الاداري	عدد الموظفين	منهم نساء	المرسوم التنفيذي رقم : 334/11 المؤرخ في : 2011.09.20 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية
		168	105	
02	التقني	عدد الموظفين	منهم نساء	المرسوم التنفيذي رقم : 334/11 المؤرخ في : 2011.09.20 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية
		50	31	
03	العمال المهنيين وسائقي السيارت	عدد الموظفين	منهم نساء	المرسوم التنفيذي رقم : 05/08 المؤرخ في 2008/01/19 المتضمن القانون الخاص بالعمال المهنيين و سائقي السيارات و الحجاب
		46	02	
04	الأعوان المتعاقدين	عدد الأعوان المتعاقدين	منهم نساء	المرسوم الرئاسي رقم:308/07 المؤرخ في: 2007/09/29 الذي يحدد كيفيات توظيف الاعوان المتعاقدين وحقوقهم
		514	113	

				وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التاديبي المطبق عليهم .
05	سلك النظافة والنقاوة العمومية والبيئة	عدد الأعوان المتعاقدين	منهم نساء	المرسوم التنفيذي رقم : 334/11 المؤرخ في : 2011.09.20 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية
		301	/	
المجموع الكلي 1079 منهم 251 نساء				

تفصيل الوظائف العليا والمناصب العليا الهيكلية الى غاية 2017/12/31

المنصب العالي	عدد المناصب المالية	عدد المناصب المشغولة	عدد المناصب الشاغرة
أمين عام	01	00	01
مدير	08	06	02
رئيس مصلحة	22	07	15
رئيس مكتب	64	12	52
رئيس فرع الحالة المدنية	12	07	05
المجموع	107	32	75

ينقسم الموظفين إلى :
- فئة التصميم : 49 موظفا منهم 30 نساء
- فئة التطبيق : 52 موظفا منهم 34 نساء
- فئة التحكم : 66 موظفا منهم 35 نساء
- فئة التنفيذ : 398 موظفا منهم 39 نساء + المتعاقدين :401 عونا منهم 113 نساء

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهت المصلحة خلال هذه السنة والتي تعيق أداء المهام فتتمثل في :
- عدم المصادقة على مخطط تسيير الموارد البشرية لسنة 2017 بسبب رفض المراقب المالي لقرارات الترقية إلى رتبة أعلى لبعض الموظفين بالرغم من تأشير رئيس مفتشية الوظيفة العمومية لولاية عنابة على القرارات وملاحظة تضارب في الآراء بين الإدارتين حول الموضوع بعد استنزاف جميع المحاولات لحل الإشكال.
- عدم إمكانية تحويل نشاط أعوان النظافة والنقاوة العمومية بالنظر إلى عددهم الكبير البالغ 301 عونا بعد استلام المؤسسة العمومية التجارية - عنابة نظيفة – لمهام التنظيف .
- توقع حدوث عجز في ظل عدم إمكانية التوظيف بعنوان سنة 2016 طبقا للبرقية رقم 6524 المؤرخة في 2015.05.19 الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

البوني في : 31 ديسمبر 2017
رئيس مصلحة تسيير الموارد البشرية

بوصبيح كنزة
رئيس مصلحة
تسيير الموارد البشرية

الملحق رقم 02

الهيكل التنظيمي لبلدية البوني.

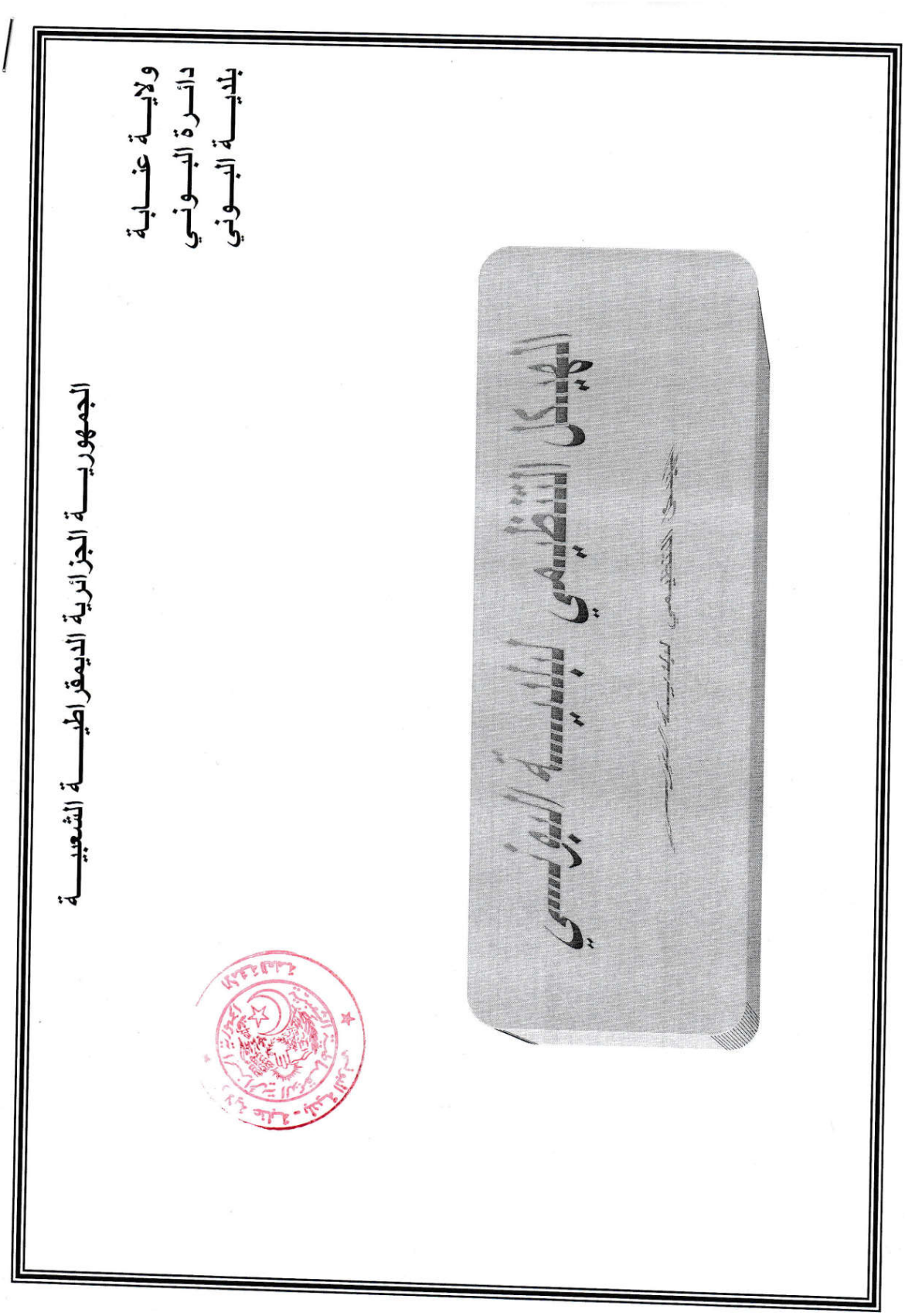

رئاسة المجلس الشعبي البلدي
امانة رئيس المجلس الشعبي البلدي
ديوان رئيس البلدية
مكتب ملحقات الديوان
مكتب الإعلام والإتصال
مكتب الإستقبال والتوجيه و العلاقات العامة
الأمانة العامة
مكتب حفظ الصحة
مديرية البيئة ونظافة المحيط
مديرية حظيرة العتاد
مديرية التجهيز والصيانة
مديرية التنمية المحلية
مديرية الشؤون الاجتماعية والأسرة والنشاط الثقافي والرياضي والسياحي
مديرية التعمير والبناء
مديرية التنظيم والشؤون العامة والحالة المدنية
مديرية المالية و الإستثمار و أملاك البلدية

مديرية التعمير و البناء
مصلحة التعمير و البناء
مكتب التسوية العقارية
مكتب عقود التعمير
مكتب متابعة و مراقبة التعمير و البناء
مصلحة الدراسات
مكتب التهيئة العمرانية و التوجيه العقاري
مكتب متابعة مختلف الشبكات

مديرية الشؤون الإجتماعية والأسرة
والنشاط الثقافي والرياضي والسياحي
مصلحة النشاط الإجتماعي
مصلحة السكن
مصلحة النشاطات الثقافية
والرياضية والسياحية
مكتب
النشاط
الإجتماعي
مكتب
التشغيل
والتمهين
و التحقيقات
الاجتماعية
مكتب
تسيير
ومتابعة
المشاريع
الاجتماعية
مكتب
التحقيقات
مكتب
السكن
مكتب
الأنشطة
الشبانية
و
الرياضية
مكتب
السياحة
و
الثقافة

مديريـــة حظيرة العقـــاد
مصلحة صيانة العتاد
مكتب الصيانة
مكتب المعاينة والتدقيق
مصلحة البرمجة وتسيير العتاد
مكتب تسيير العتاد
مكتب التأمين ومتابعة الملفات
مكتب التزويد بالمحروقات و الزيوت

مديرية البيئة ونظافة المحيط
مصلحة الوقاية وحماية البيئة والمساحات الخضراء
مكتب المؤسسات المصنفة
مكتب المساحات الخضراء
مكتب الوقاية وحماية البيئة
مصلحة النظافة والشبكات المختلفة
مكتب النظافة الليلية
مكتب النظافة النهارية
مكتب الشبكات المختلفة

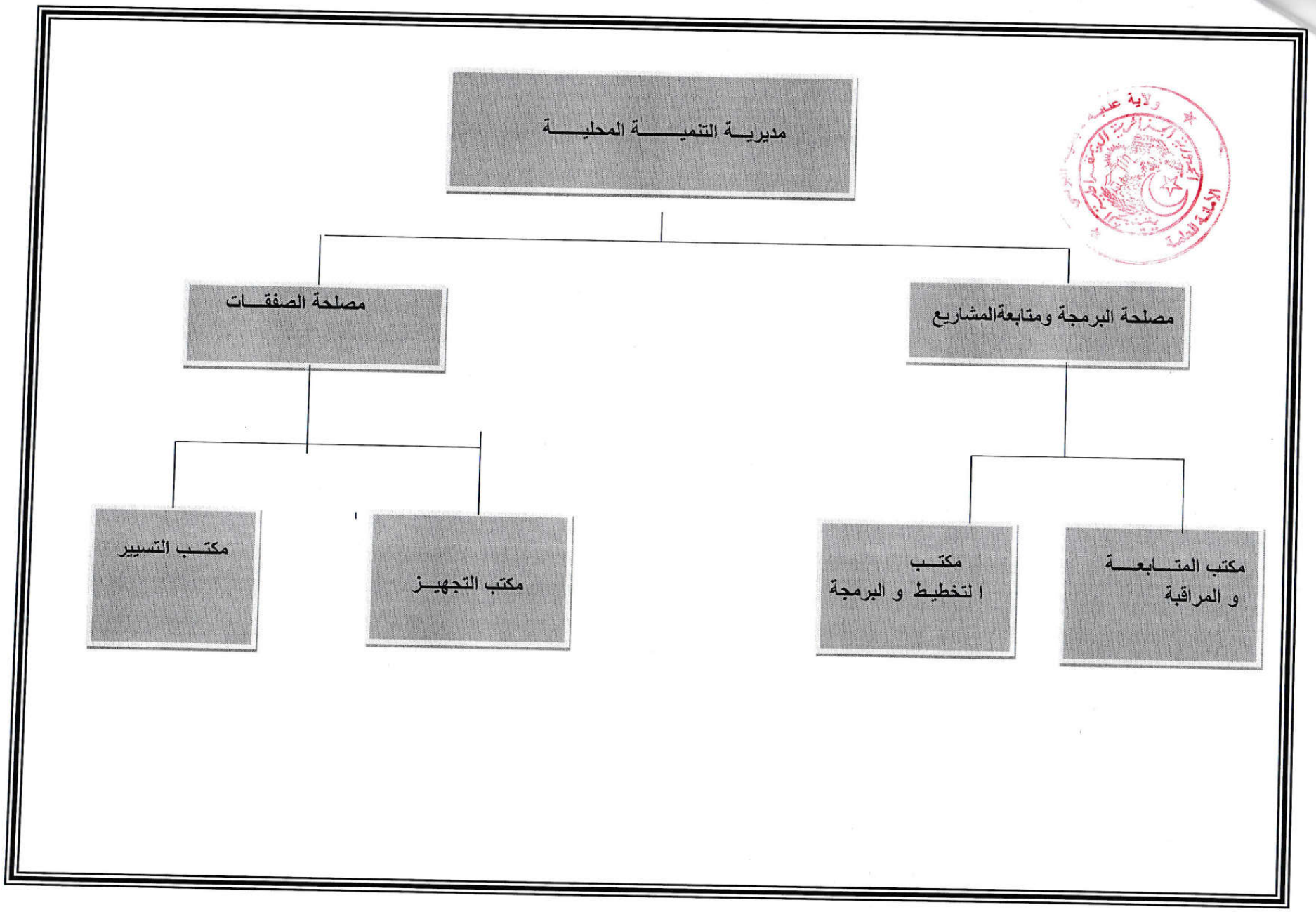
مديريـــة التنميـــــة المحليـــة
مصلحة البرمجة ومتابعةالمشاريع
مصلحة الصفقـــات
مكتب المتـــابعـــة و المراقبة
مكتـــب ا لتخطيـط و البرمجة
مكتب التجهيـــز
مكتـــب التسيير

مديرية التجهيز و الصيانة
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة صيانة عمارات البلدية
مصلحة الإنارة العمومية
مكتب المشتريات و التجهيز
مكتب المخازن العامة
مكتب متابعة إستهلاك الكهرباء،الغاز،الماء و الهاتف
مكتب ورشات الصيانة
مكتب صيانة شبكة الإنارة العمومية
مكتب دراسة ومتابعة أشغال الكهرباء

مديرية المالية والإستثمار وأملاك البلدية
مصلحة المالية والإستثمار
مكتب الأجور
مكتب قسم التسيير
مكتب قسم التجهيز
مكتب الميزانية والإستثمار
مصلحة أملاك البلدية
مكتب الجرد وتأمين الأملاك
مكتب تحصيل الإيرادات
مكتب تسيير أملاك البلدية

المديريات
الأمانة العامة
مصلحة الإعلام الآلي
خلية الأمن و الوقاية
مكتب الصيانة
مكتب البرمجة
مكتب المصالح الداخلية
مكتب البريد
مكتب شؤون المجلس
مصلحة المنازعات و التوثيق و الارشيف و الاحصاء و التخطيط
مكتب المنازعات و العقود الادارية
مكتب التوثيق و الارشيف
مكتب الاحصاء و التخطيط
مصلحة تسيير الموارد البشرية
مكتب موظفي الادارة العامة و التكوين
مكتب الاسلاك التقنية و العمال المهنيين و سائقي السيارات
مكتب عمال النظافة والنقاوة العمومية و البيئة
مكتب الاعوان المتعاقدين
مكتب الضمان الاجتماعي و المعاشات

مديرية التنظيم والشؤون العامة
والحالة المدنية
مصلحة الحالة المدنية
مكتب الحالة المدنية
مكتب الفروع الإدارية
مكتب أمين سجلات الحالة المدنية
مصلحة التنظيم العام
مكتب التنظيم والشؤون العامة
مكتب الإنتخابات
مكتب الجمعيات
مكتب البطاقات الرمادية
مصالح جوازات السفر البيومتري
و بطاقات التعريف الوطنية

الملحق رقم 03:

مديرية الشؤون الاجتماعية و الأسرة و النشاط الثقافي و الرياضي و السياحي لبلدية البوني، تقرير معد لسنة 2017-2018.

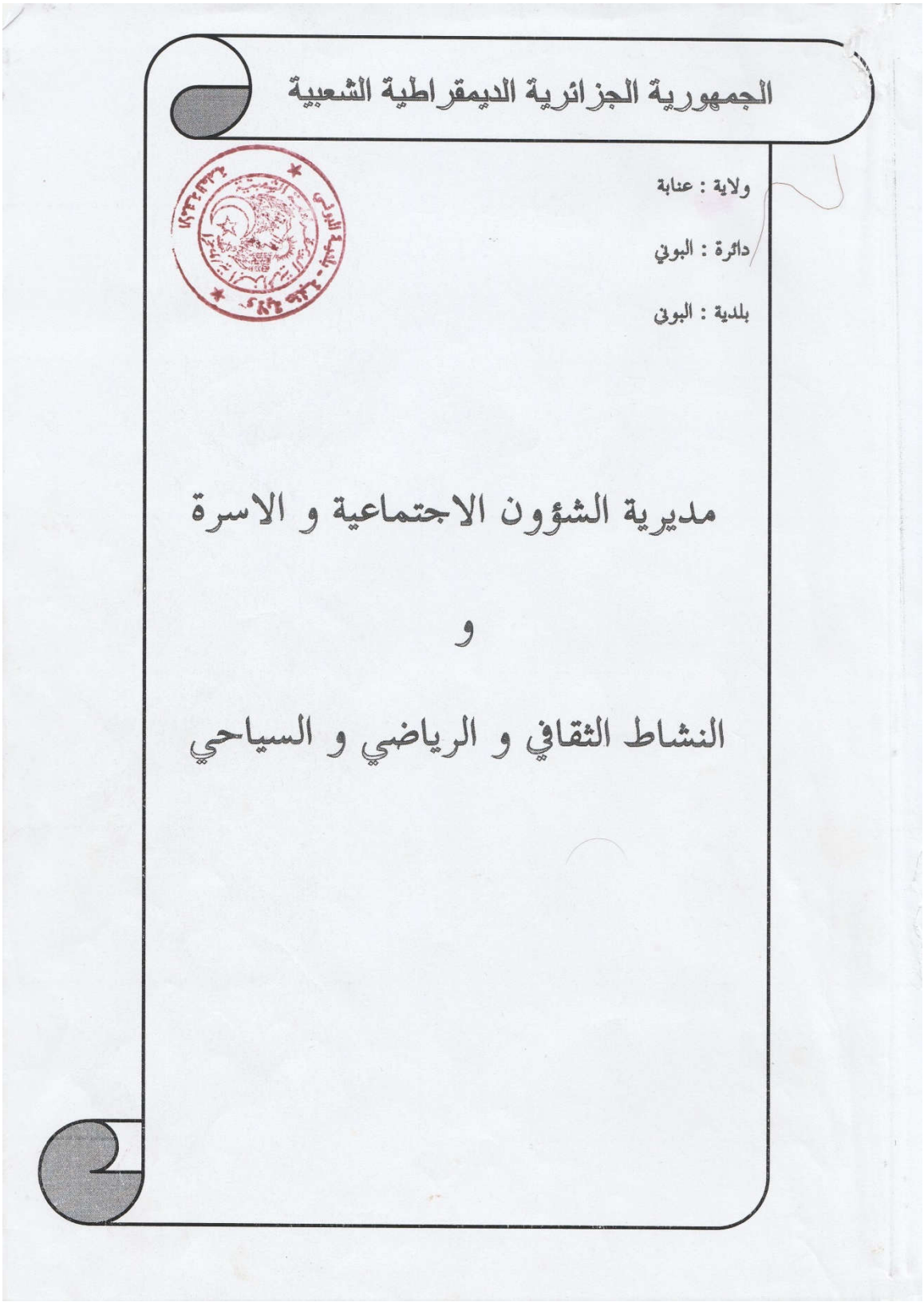
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : عنابة

دائرة : البوني

بلدية : البوني

مديرية الشؤون الاجتماعية و الاسرة

و

النشاط الثقافي و الرياضي و السياحي

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــــة / عنابة

دائـــــرة / البوني

بلديـــــة / البوني

مصلحة الشـــؤون الاجتماعيـــة والأســرة

مصلحة النشاط الاجتماعي والاسرة

سنـــة :2017

مصلحة *النشاط الإجتماعي: تتكون من*

مكتب النشاط الاجتماعي.

01- مكتب التشغيل و التمهين والتحقيقات

02- مكتب الإعانات.

01-مكتب النشاط الاجتماعي :

يسهر على سير و متابعة عمال منحة النشاط الادماج الاجتماعي EX IAIG و المنحة الجزافية للتضامن AFAS والفئات الخاصة بالعلاج المجاني .

منحة النشاط الإدماج الاجتماعي EX IAIG:

يقوم الأعوان المكلفين بتسيير هذا الملف بمايلي :

- دراسة الملفات المودعة .
- إجراء التحقيقات الميدانية .
- إعدادا الرواتب الشهرية .
- انجاز تصاريح الضمان الاجتماعي .
- انجاز شهادات العمل او شهادات الشطب .

شروط الاستفادة:

- أن يكون طالب المنحة غير مؤمن اجتماعيا .
- أن يكون رب عائلة عديم الدخل .
- عازب متكفل بعائلة و عديم الدخل .
- يتقاضى المدمج في منحة النشاط الإدماج الاجتماعي مبلغ :6000 دج خام مع العلم الإدماج موقف حاليا .

جدول تفصيلي :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستقل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج	ملاحظـــــة
منحة النشاط الإدماج الاجتماعي	359	359	00	00	تمديد العقود الى غاية ديسمبر 2017
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	48				
سيدي سالم	111				
بوخضرة	72				
الصرول	61				
بوزعرورة	24				
الشابية	27				
حجر الديس	16				
المجموع	359				

المنحة الجزافية للتضامن :

تنحصر هذه المنحة على الفئات المعوزة و المحرومة غير مؤمنة اجتماعيا و عديمة الدخل و تنقسم إلى :

منحة المعوقين اكبر و أقل من سنة :

دراسة معمقة للملف للتأكد من توفر الشروط المطلوبة للاستفادة كان يكون طالب المنحة :

- غير مؤمن اجتماعيا .
- عديم الدخل .
- بالنسبة للمعاق اقل من 18 سنة فيجب أن يكون الوالدين عديمي الدخل أو ذوي الدخل الضعيف
- جدول تفصيلي :

* منحة المعوقين اكبر من 18 سنة :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج	ملاحظـــــة
المعوقين اكبر من 18 سنة	821	821	00	14	حصة مجمدة
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	344				
سيدي سالم	171				
بوخضرة	122				
الصرول	140				
بوزعرورة	11				
الشابية	20				
حجر الديس	13				
المجموع	821				

*منحة المعوقين اقل من 18 سنة :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج	ملاحظـــــة
المعوقين أقل من 18 سنة	187	187	00	15	حصة مجمدة
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	53				
سيدي سالم	41				
بوخضرة	26				
الصرول	33				
بوزعرورة	22				
الشابية	10				
حجر الديس	02				
المجموع	187				

منحة المكفوفين :

فئة المكفوفين في حالة خاصة يشترط أن يكون ذوي دخل لا يتجاوز الحد الأدنى المضمون أي :18.000دج.

جدول تفصيلي :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار الإدماج	ملاحظـــــة
المكفوفين	437	437	00	06	حصة مجمدة
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	102				
سيدي سالم	149				
بوخضرة	48				
الصرول	53				
بوزعرورة	30				
الشابية	40				
حجر الديس	15				
المجموع	437				

فئة الأمراض المزمنة:

يستفيد المرضى المزمنين من المنحة و يشترط أن يكون عديم الدخل وغير مؤمنين اجتماعيا و مصاب بإحدى الأمراض التالية:

- السرطان .
- السل بجميع أنواعه
- السكري عن طريق الحقن.
- القلب
- الربو
- فقر الدم
- الكلى عن طريق التصفية .
- ضغط الدم .

نستقبل يوميا عدد معتبر من الملفات بغية الاستفادة من المنحة فخلال هذه السنة قمنا بإدماج بعض الأشخاص و تعتبر نسبة قليلة جدا مقارنة بالطلبات الموجودة على مستوى المديرية وهذا راجع للحصة القليلة و الغير كافية.

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج	ملاحظـــــة
الأمراض المزمنة	1253	1253	00	73	حصة مجمدة
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	466				
سيدي سالم	269				
بوخضرة	165				
الصرول	189				
بوزعرورة	32				
الشابية	110				
حجر الديس	22				
المجموع	1253				

- منحة الشيخوخة : يشترط أن يكون :
- - السن 60 سنة فما فوق .
- أن يكون عديم الدخل .
- جدول تفصيلي :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج	ملاحظـــــة
منحة الشيخوخة	04	04	00	00	ملفات في الإنتظار
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات					
البوني	00				
سيدي سالم	01				
بوخضرة	01				
الصرول	00				
بوزعرورة	01				
الشابية	01				
حجر الديس	00				
المجموع	04				

*منحة المسنون: يشترط أن يكون :

-السن 60 سنة فما فوق .

- أن يكون عديم الدخل

جدول تفصيلي :

الفئـــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج
منحة المسنون و العجز الكلوي	505	505	00	11
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات				
البوني	134			
سيدي سالم	148			
بوخضرة	88			
الصرول	54			
بوزعرورة	40			
الشابية	30			
حجر الديس	11			
المجموع	505			

فئة الأرامل و المطلقات :

- للاستفادة من هذه المنحة يجب أن تكون الأرملة أو المطلقة أو أم عزباء:

- غير مؤمن اجتماعيا.

جدول تفصيلي :

الفئـــــــة	الحصة المسندة	العدد المستفل	الباقي للاستغلال	الملفات في انتظار ر الإدماج
أرامل ومطلقات	359	359	00	32
توزيع الحصة المسندة حسب القطاعات				
البوني	93			
سيدي سالم	71			
بوخضرة	45			
الصرول	41			
بوزعرورة	49			
الشابية	40			
حجر الديس	20			
المجموع	359			

العلاج المجاني :

حتى نتكفل بالعائلات المحرومة و الفقيرة و التي لم تستطع إدراجها في منحة من منح المذكورة سالفا فنحن نقوم بمنحهم بطاقة من أجل العلاج المجاني بالمؤسسات الإستشفائية العمومية .

المستفيدين من بطاقة العلاج المجاني	ملفات مقبولة في إنتظار الاستفادة	الملفات في انتظار التحقيق	الملفات المرفوضة
هو العدد الإجمالي.....	03	03	00

مكتب الإعانات والمشاريع الإجتماعية

هذا المكتب يقوم بمتابعة عملية توزيع القفة و مشاريع الجزائر البيضاء مع الختان و الطاقم المدرسي و مختلف النشاطات الاجتماعية .

الجزائر البيضاء

يهتم المكتب بمتابعة و تسيير مشاريع الجزائر البيضاء ، عملية الختان ،

01- مشاريع الجزائر البيضاء:

قام المكتب بمرافقة و مراقبة مشاريع الجزائر البيضاء الممنوحة للبلدية كما هو مبين بالجدول ادناه :

مشاريع الجزائر البيضاء لسنة 2017

مشاريع الجزائر البيضاء برنامج2015			
الرقم	الإسم و اللقب	المنطقة	ملاحظات
01	عويسي سامية	حي الصرول	بداية العقد الرابع
02	بوسنة نبيل	حي شاولي بلقاسم س/ سالم	موقف مؤقتا
03	روابحية فاروق	حي 450 مسكن البوني مركز	موقف مؤقتا
04	رحموني عادل	حي 900 مسكن البوني .	موقف مؤقتا
مشاريع الجزائر البيضاء برنامج 2016 (حصة شهر ديسمبر 2016.)			
05	بوعشة قدور	حي 1320 مسكن البوني مركز	بداية العقد الثاني.
06	حناشي كمال	حي بوخميرة 01-02 س/سالم	موقف مؤقتا
07	بوخملة عماد	حي بوسدرة بوزعرورة	موقف مؤقتا
08	رازي محمد	حي عين اجبارة	توقيف نهائي (مستفيدCNAC)

مكتب التشغيل و التمهين و التحقيقات الاجتماعية :

تنحصر مهام هذا المكتب فيمايلي :

01- متابعة بيانات الحضور لمختلف العقود الممنوحة للبلدية .

02- انجاز القوائم الخاصة برواتب المستفيدين .

03- تطهير القوائم من ازدواجية الاستفادة بالتنسيق مع المصالح المعنية .

04- انجاز شهادات العمل و العطل السنوية .

05- انجاز مذكرات التوجيه.

أما بخصوص عقود حاملي الشهادات فبالاتصال المستمر بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة تمكنا من الحصول على الحصص التالية :

01- عقود منحة الادماج النشاط الاجتماعيDAIS :

البرنامج	الحصة المسندة	العقود المتبقية
برنامج DAISلسنة2011	2669	00 مع نهاية فيفري
برنامج DAISلسنة 2012	51	43
برنامج DAISلسنة 2013	03	01
برنامج DAISلسنة 2014	24	05
برنامج DAISلسنة 2015	19	19
المجمـــــوع	2766	68

02 - **عقود منحة حاملي شهادات** PID:

البرنامج	الحصة المسندة	العقود المتبقية
برنامج PIDلسنة 2015	24	10
المجموع	24	10

03- **عقود الإدماج المهني :**

البرنامج	العقود المتحصل عليها	العقود المشطوبة	العقود المتبقية	الملاحظة
برنامج CIP	22	12	10	عملية تطهير القوائم
برنامج CID	18	06	12	06 تحصلوا على عقد عمل
المجمـــــــوع	40	18	22	/

04- **عقود التمهين :**

عدد المسجلين	ذكور	إناث
214	157	57

حوصلة سنة :2017

نوعية المنحة	الحصة المسندة	عدد المناصب المستغلة	ملاحظـــــــــة
المنحة الجزافية للتضامن	3756	3566	190حصة مجمدة لم تستغل أي برنامج موقف
AIGمنحة الإدماج النشاط الإجتماعي	359	359	00
علاج مجاني	03	03	00
منحة الإدماج النشاط الاجتماعي DAIS	2766	2766	68 عقد لم تنته مدته
منحة الأشخاص حاملي الشهادات PID	24	14	10 إنتهاء مدة العقود
منحة الأشخاص حاملي الشهادات CID	21	18	04 إستفادة من عقد عمل
CIPعقود الإدماج المهني	23	22	01 إستفادة من عقد عمل

رئيسة مصلحة النشاط الاجتماعي

تقرير سنوي

مصلحة السكن والتحقيقات

2017/2016

البونـــي في: 2017/07/18

مصلحة السكن والتحقيقات

إلى السـيـد /
رئيس المجلس الشعبي البلدي
تحت إشراف
الأمين العام للبلدية

الموضـــوع : التقرير السنوي للمصلحة .

يشرفنـــي أن أوافيكـــم طـــي هـــذا الإرســـال بحوصلـــة حـــول التقـــريـــر السنـــوي للمصلحـــة السكـــن
و متابعتهـــا لملـــف السكـــن بأنـــاطـــه و التحقيقـــات الاجتماعية و البنايـــات الهشـــة و الفـــوضـــويـــة .

* تتكـــون المصلحـــة مـــن مكتبـــيـــن :

1- مكتـــب السكـــــن :

* إعداد **27** قرار استفادة لسنة **2016** للمستفيدين من السكن الريفي برنامج **2009/2005/2004/2003**.

* إعداد **20** قرار استفادة لسنة **2017** للمستفيدين من السكن الريفي برنامج **2009/2005/2004/2003**.

مبين في الجدول التالي:

الأحياء	عدد القرارات الاستفادة لسنة 2016	عدد القرارات الاستفادة لسنة 2017	عدد قرارات الاستفادة لكل حي لسنة 2017/2016/2015
شاولي بلقاسم	04	03	07
وادي زياد	09	03	12
غربي عيسى	02	02	04
أول ماي	01	05	06
لعلاليق	00	01	01
عين جبارة	04	06	09
عين شهود	02	00	02
بوزعرورة	05	00	05
المجموع	27 قرار منجز لسنة 2016	20 قرار منجز لسنة 2017	47 قرار استفادة منجز لسنة 2017/2016

* استخراج شهادات اتبات إقامة للمحصيين في السكنات الفوضوية لسنة **2007** ثم إصدار **279** شهادة إقامة.

* الرد على مراسلات المواطنيين.

2- مكتـــب التحقيقـــــات :

* انجاز التحقيقات الإدارية و الميدانية بالقوائم المرسلة من طرف الدائرة في اطار القضاء البناء الهش لسنة **2007** .

* التحقيق في قوائم طالبي السكن الاجتماعي التي ترسل إلينا من طرف مصالح الدائرة الخاصة بدراسة الملفات التي أودعت لدى مصالحهم من سنة **1998** إلى غاية **2014** على مستوى تراب بلدية البوني.

* استلام شكاوي المواطنين فيما يخص طالبي السكن الاجتماعي وإرسالها إلى مصالح الدائرة للنظر والمتمثلة في :

-تغير الإقامة.

-ملفات السكن التي لم يتم التحقيق فيها.

شكاوي المواطنين	**496** شكوى

*استلام الملفات الخاصة بالتحقيقات الميدانية لطالبـــي السكن الاجتماعي من سنة **1998** إلى غاية **2014** وإعداد قوائم لهم و اعادة إرسالها إلى مصالـــح الدائـــــرة .

الرقم	القطاع	عدد الملفات
01	أول ماي	253
02	زراوي ميهوب (ليطان)	47
03	الشابية	288
04	الشابية 02 (ليكوتاك)	146
05	الصرول	696
06	وادي النيل	375
07	البركة الزرقة	80
08	بوشارب اسماعيل(حجر الديس)	281
09	عين جبارة	138
10	لعلاليق	280
11	س/سالم	89
12	بوخضرة	349
13	عين شهود	14
14	شاولي بلقاسم	22
	المجموع	3067 ملف

* تم إحصاء التجمعات السكانية التلقائية لمختلف الأحياء على مستوى تراب بلدية البوني وعددها 3810 قطعة أرضية مشيدة فوقها بنايات بمختلف الأطوار موزعة كالآتي:

الرقم	الأحياء	عدد القطع الخصية	عدد المودعين للملفات	عدد الغير مودعين ملفاتهم
01	الصرول	1090	862	228
02	واد النيل	537	468	69
03	البركة الزرقاء	221	181	31
04	سوطراماست	129	91	38
05	عين جبارة	420	368	52
06	بيداري	62	45	17
07	أول ماي	644	386	60
08	زيراوي ميهوب (ليطان)	130	108	22
09	الشابية 02 (ليكوتاك)	284	349	79
10	بوسدرة 01	22	20	02
11	بوسدرة 02	54	49	05
12	خالد بن الوليد	27	23	04
13	غربي عيسى	96	93	03
14	شاولي بلقاسم 01	85	66	19
15	شاولي بلقاسم 02	72	67	05
	المجمـــوع	3810	3176	634

السكـــــن و أنواعـــــه

1. السكـــن الريفـــي : يحتوي هذا البرنامج على **1707** سكن وزعت كلها على المستفيدين .

2. السكن الريفي الفردي: حصة **44** مسكن خالد بن الوليد و **12** مسكن بوزعرورة وزعت على المستفيدين.

3. عدد الملفات المودعة لطالبي السكن الريفي:

– عدد الملفات المودعة في إطار البناء الريفي **3528** ملف على مستوى البلدية

– ملفات السكن الريفي المودع على مستوى دائرة البوني لسنة **2012** وعددها **3609** ملف.

4. السكن الإجتماعي التساهمي: عـــدد الملفـــات المـــودعـــة **1430** مع العلم انه أرسلت إلى مصالح الدائـــرة كامـــل المعلومات الخاصة بطالبي هذا النوع من السكن .

5- السكـــن الترقـــوي المدعـــم (**l.p.A**): عدد الملفـــات المودعـــة **3387** ملف وتم ضبط قائمة لـــ : **650** مقترح بالبركة الزرقاء

6 –البناء الذاتي والرمزي : وزع في السنوات الثمانينات ولم تسوى العقود بعد مع العلم انه تمت التسوية العقارية لحي الشابية **1 – 2 – 3– 4** وإعداد مداولة والمصادقة عليهـــا وإرسالها إلى الوكالة العقارية لإتمام الإجراءات اللازمة في إطار الحصول على عقـــود الملكية. للمستفيدين .

7 البنـــــاء التطـــــوري: تم تحريـــر مداولات في هذه البرامـــج في انتظار الحصـــول على عقود الملكية لكل من بوخميرة **1** و **2** ، القمم **1** و **2** ، بوخضرة حصة **48** مسكن

- حصة **160** م بوزعرورة تم احصاء المواطنين بالحي مع ايداع ملفاتهم على مستوى مصالحنا وتحويلهم للجنة التسوية واتمام القائمة النهائية للمستفيدين لإعداد المداولة و المصادقة عليها .

8 – السكـــن الهش : قامت المصلحة سنة 2016بالتحقيق الإداري في قائمة الإحصاء 2007 في إطار القضاء على البناء الهش بمختلف الأحياء وتم تحويلها إلى مصالح الدائرة ومن بينهم :

حي بوعقدية 71 مقترح

حي بومعوج : 90 مقترح

حي الشابية: 45 مقترح

حي ليكوتاك : 36 مقترح

حي ليطان : 31 مقترح .

- ثمت إعادة إسكان الأحياء الفوضوية في سنة 2016 لكل من :

– حي بوعقدية 218 مستفيد.

– حي أول ماي 148 مستفيد.

– حي الصرول 312 مستفيد.

– حي وادي النيل 75 مستفيد.

– حي مزرعة سي ساسي 73 مستفيد.

– حي لصاص (SAS) 1340 مستفيد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عنابة
ولاية البوني
بلدية البوني
مديرية النشاط الاجتماعي و الاسرة
و النشاط الثقافي و الرياضي و السياحي
مصلحة النشاطات الثقافية و الرياضية و السياحة

تقرير خاص حول مصلحة النشاطات الثقافية و الرياضية و السياحة

تقرير

حول مكتب الثقافة و السياحة

من اهم الأنشطة التي يسهر عليها مكتب الثقافة و السياحة :

1- تسطير برنامج سنوي للاحتفال بالاعياد الوطنية و الدينية و المساهمة في احياء التظاهرات الثقافية.

التاريخ	المناسبة
18 فيفري	اليوم الوطني للشهيد
19 مارس	عيد النصر 1962
08 ماي	ذكرى مجزرة 08 ماي 1945
05 جويلية	الاحتفال بعيد الاستقلال
20اوت	اليوم الوطني للمجاهد 1956
17 اكتوبر	مظاهرات باريس1961
31 اكتوبر	الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة1954
01 نوفمبر	ذكرى اندلاع الثورة 1954
11ديسمبر	إحياء مظاهرات شعبية1960

2- ملف تسمية الشوارع:

نوعية المبنى	القطاع	عدد التسميات
التجمعات السكانية	البلدي مركز	45
الشوارع		05
الانهج		11
الممرات		04
المنشات و المؤسسات التربوية		06
التجمعات السكانية	قطاع بوزعرورة	25
الشوارع		03
الانهج		/
الممرات		04
المنشات و المؤسسات التربوية		03

التجمعات السكانية	سيدي سالم	29
الشوارع		04
الانهج		05
الممرات		/
المنشات و المؤسسات التربوية		08
التجمعات السكانية	بوخضرة	05
الشوارع		02
الانهج		/
الممرات		09
المنشات و المؤسسات التربوية		06
التجمعات السكانية	بوخضرة 03	10
الشوارع		08
الانهج		10
الممرات		08
المنشات و المؤسسات التربوية		04
التجمعات السكانية	حي المقاومة بيداري	02
الشوارع		01
الانهج		01
الممرات		03
المنشات و المؤسسات التربوية		01
التجمعات السكانية	الصرول	11
الشوارع		04
الانهج		/
الممرات		03
المنشات و المؤسسات التربوية		02
التجمعات السكانية	واد النيل	05
الشوارع		02
الانهج		03
الممرات		06
المنشات و المؤسسات التربوية		04
التجمعات السكانية	بوشارب اسماعيل	09
الشوارع		03

الانهج		01
الممرات		03
المنشات و المؤسسات التربوية		03
التجمعات السكانية	اول ماي	05
الشوارع		01
الانهج		02
الممرات		06
المنشات و المؤسسات التربوية		01
التجمعات السكانية	الشابية	10
الشوارع		02
الانهج		04
الممرات		05
المنشات و المؤسسات التربوية		03

3- ملف الرسو:

السنة	عدد وعد بالرسو	عدد التصريحات بالرسو
2015	03	09
2016	05	01
2017	02	06

04- المكتبات البلدية:

الرقم	المكتبة	عدد المنخرطين	مزودة بالانترنت
01	البوني مركز	430	/
02	سيدي سالم		/
03	بوخضرة	38	/

تقرير

حول مكتب شؤون المدرس

من أهم الأنشطة التي يسهر عليها مكتب تسيير شؤون المدارس :

1- النقل المدرسي :

سنة 2017						
البلدية	المبلغ المخصص	عدد التلاميذ المستفيدين	عدد الحافلات المسخرة	منها		عدد المسارات	ملاحظات
				تابعة للبلدية	تابعة للخواص		
البوني	46.000.000,00 لسنة 2017	2686	56	03	53	36	
سنة 2018							
البلدية	المبلغ المخصص	عدد التلاميذ المستفيدين	عدد الحافلات المسخرة	منها		عدد المسارات	ملاحظات
				تابعة للبلدية	تابعة للخواص		
	30.000.000,00	2700	48	03	45	35	

2- الاطعام المدرسي

لسنة 2017 الفصل الدراسي الاول									
البلدية	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ المستفيدين من الاطعام	نوعية الوجبة		المبلغ المخصص	الاجراءات المتخذة لضمان التموين بالمواد الغذائية	تاريخ بداية التموين	ملاحظات
				ساخنة	باردة				
البوني	52 مدرسة منها 45 مجهزة بمطاعم مدرسية	17.282	13.772	13.772	00	69.410.880,00	/	/	

لسنة 2018 الفصل الدراسي الثاني									
البلدية	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ المستفيدين من الاطعام	نوعية الوجبة		المبلغ المخصص	الاجراءات المتخذة لضمان التموين بالمواد الغذائية	تاريخ بداية التموين	ملاحظات
				ساخنة	باردة				
البوني	52 مدرسة منها 45 مجهزة بمطاعم مدرسية	17.282	13.772	13.772	00	40.000.000,00	/	/	

الصعوبات المتلقاة في عملية الإطعام المدرسي:

نظرا لانتقال عملية تسيير المطاعم المدرسية الى البلديات واجهت مصالح البلدية عدة صعوبات اهمها مايلي:

1- **عدم التوفيق في تعيين مسيرين على مستوى المدارس الابتدائية و ذلك لنقص العمال و بقاء عملية استلام المواد الغذائية من طرف مديري المدارس مما خلق جو من الارتباك بين مصالح البلدية و المدراء.**

2- **عدم وجود عمال مؤهلين في مجال الطبخ لتسليمهم مهمة الطبخ.**

3- **تطبيقا لتعليمة الخاصة بكيفية تسجيل الاعتماد المالي الخاص بتموين المطاعم المدرسية بميزانية البلدية الرامية إلى تطبيق المعادلة التالية: 45دج×عدد التلاميذ**

×عدد أيام التسيير .و مبدأ قانون الصفقات العمومية حيث من الملاحظ من العملية تموين المطاعم المدرسية لسنة 2018 عند إعلام جميع المترشحين بالتقييم الإداري للحصص لمسنا تذمرهم و عزوفهم على المشاركة بسبب قلة هامش ربحهم خصوصا مع و أن العملية تستلزم موقوف و مداومة الممونين.

تقرير

حول مكتب الرياضة

مصلحة النشاط الثقافي والرياضي والسياحي :

مكتب النشاط الثقافي والسياحي

- **مدارس ابتدائية :** العدد 50 ابتدائية يوجد بها 05 مدارس بدون مطاعم مدرسية هم :
  * ابتدائية القمم (البوني)
  * ابتدائية بوزعرورة الجديدة 03
  * ابتدائية القطب الجامعي (بوحضرة 03)
  * ابتدائية بوعصيدة علي (بوحضرة 03)
  * ابتدائية بوخضرة 03 (بوخـــضرة)
- **متوسطات:** العدد 19 كل القطاعات
- **ثانويات :** العدد 06 في البوني 02 بوزعرورة ، س/ سالم ، بوخضرة 03 ، بوخضرة
- **مساجد :** العدد 32 كل القطاعات
- **زاويـــــــة :** العدد 01 في البوني مركز
- **دور الـشـــــباب :** العدد 03 (البوني مركز، بوزعرورة ، س/ سالم) تابعة لمديرية الشباب والرياضة
- **جـمعيات ثقافية :** العدد 03 (البوني مركز 2 ، س/ سالم 01)
- **كشافـة إسلامية :** العدد 04 (الصرول ، س/ سالم ، بوخضرة ، واد النيل)
- **المنظمات الثورية :** العدد 05 هم :
  * منظمة المجاهدين قسمة البوني
  * منظمة أبناء الشهـداء البوني
  * منظمة أبناء المجاهدين البوني
  * منظمة المجاهدين قسمة بوخضرة
  * منظمة المجاهدين قسمة س/ سالم
- **نقل مدرسي (2017) :** العدد 46 مسار (53 حافلة متعاقد + 03 حافلات البلدية)

السياحة : الرسو : **2013 = 13 عقد**

2014 =22 عقد

2015=12 عقد

2016 = 06 عقود

2017 = 05 عقود

مكتب النشاط الرياضي :

– ملاعب كرة القدم : العدد **03** (البويني , بوخضرة , سيدي سالم)

– ملاعب جوارية :

* البويني مركز : العدد **04** نوع العشب اصطناعي .

* بوخضرة **03** : العدد **01** نوع العشب اصطناعي .

* سيدي سالم : العدد **02** نوع العشب اصطناعي .

* بوخضرة : العدد **01** نوع العشب اصطناعي .

* بوشارب اسماعيل : العدد **01** نوع تراب .

* عين جبارة : العدد **01** نوع ماتيكو .

* بوزعرورة : العدد **02** نوع ماتيكو + عشب اصطناعي .

– قاعات رياضية :

* قاعة متخصصة : حي واد النيل

* قاعة متخصصة : حي بوشارب اسماعيل (تابع لمديرية الشباب و الرياضة)

– مركب رياضي جواري:

* البويني مركز العدد **01** + بوخضرة العدد **01** (تابعين لمديرية الشباب و الرياضة)

الملحق رقم 04:

تقريرمكتب حفظ الصحة البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية: عنابة
دائرة: البوني
بلدية: البوني
المكتب البلدي لحفظ الصحة
2018 / 54

البوني في: 13 ديسمبر 2018

حصيلة نشاطات و تدخلات

المكتب البلدي لحفظ الصحة

سنة 2016

01 – مراقبة المحلات التجارية ذات الطابع الغذائي

العدد الإجمالي للتدخلات	عدد المحلات التجارية المطابقة لشروط النظافة	عدد الاعذارات الموجهة للمحلات التجارية	عدد قرارات الغلق للمحلات التجارية
803	539	244	14

– قائمة المواد الغذائية التي تم حجزها و اتلافها:

. لحوم حمراء غير صالحة للاستهلاك تم اتلافها : 498.29 كغ

. أضاحي عيد غير صالحة للاستهلاك : 04

. لحوم حمراء صالحة للاستهلاك تم توجيهها للجمعيات الخيرية : 128.4 كغ

. لحوم بيضاء غير صالحة للاستهلاك تم اتلافها : 287.4 كغ

. أسماك : تم جمع ودفن كميات معتبرة من الأسماك الميتة على حافة واد سيبوس.

. مواد غذائية عامة (بيض ، بطاطا ، خبز محسن ، حليب و مشتقاته ، .....) : كميات معتبرة

ب/ – مراقبة المطاعم المدرسية :

عدد المطاعم المدرسية المحصية : 45 مطعم مدرسي

يتم مراقبتها بانتظام على طول الموسم الدراسي مع القيام بعمليات التحسيس و التوعية لمستخدمي هذه المطاعم حول موضوع احترام شروط النظافة و الوقاية من التسممات الغذائية

03 – حصيلة التدخلات الخاصة بتلقيح الحيوانات ضد الامراض ذات التصريح الاجباري:

* مرض الحمى القلاعية : تلقيح 1999 رأس بقر

* مرض الحمى المالطية : 422 رأس غنم

46 رأس ماعز

* مرض الكلب : 08 كلاب

04 – مراقبة الامراض المتنقلة عن طريق المياه :

عدد تدخلات اختبار الكلور في الماء			عدد التحاليل المخبرية	
العدد المنفذ	العدد الموجب	العدد السالب	العدد الموجب (غير صالح للشرب)	العدد السالب(صالح للشرب)
702	664	38	03	35

– تنظيف ، تطهير ومعالجة خزانات مياه الشرب بالمدارس الابتدائية :

العدد المحصي : 51

. التنظيف و التطهير يتم مرة كل 06 أشهر

. المعالجة تتم بأقراص الكلور مرة كل شهر

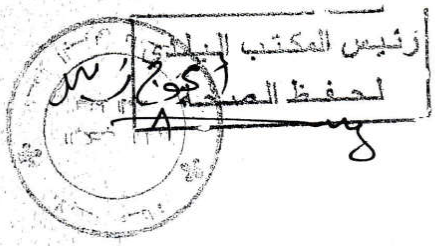

الملحق رقم 05 :

خريطة بلدية البوني

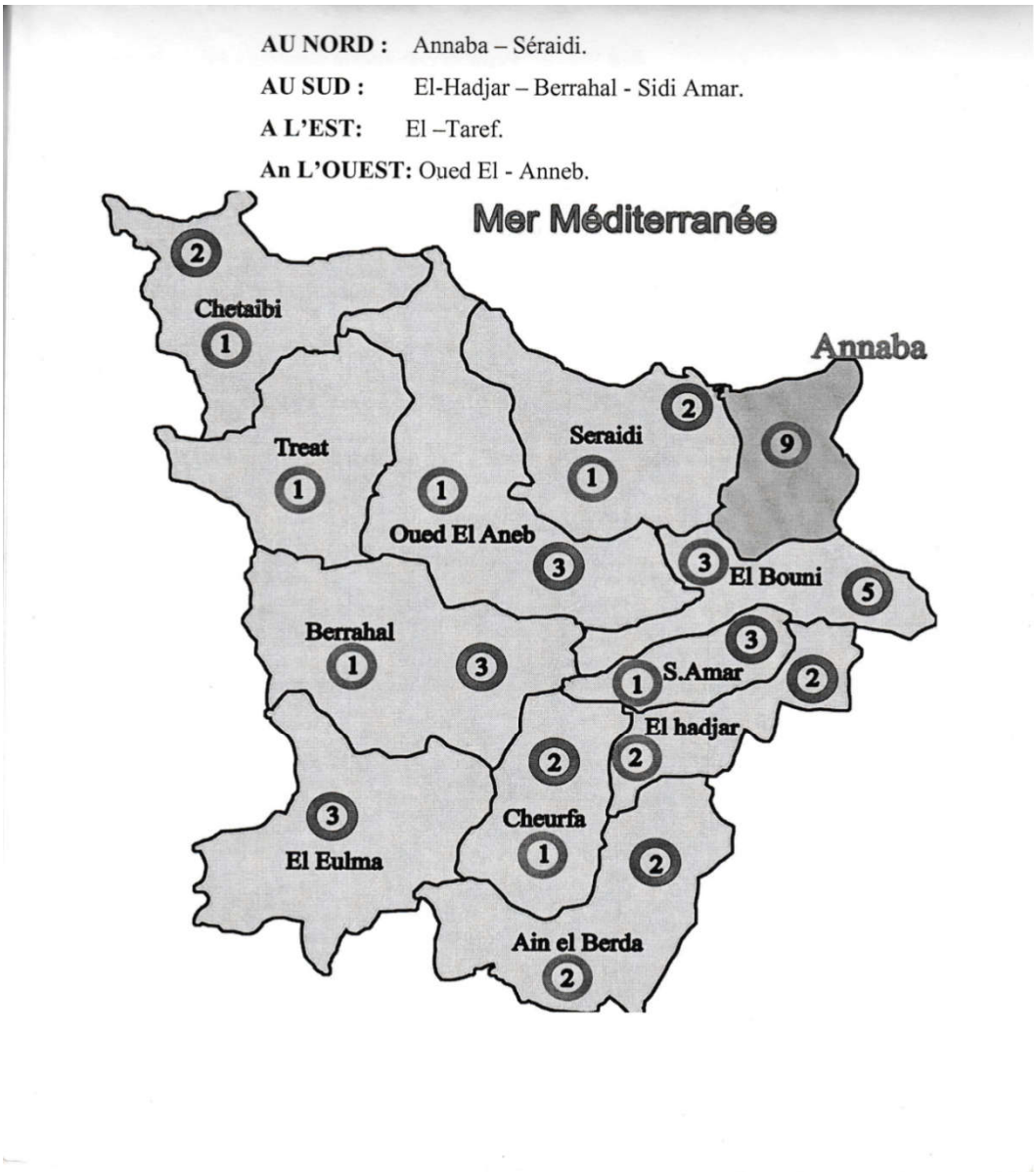

قائمة المصادر والمراجع

I - المصادر :

1 – الدساتير :

-الدستور الجزائري لسنة 1996 ، المؤرخ في 07 / 12 / 1996 ، ج ر عدد 76 الصادرة في 08 / 12 / 1996 .

2 – الأوامر :

الأمر 97 - 07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات ، ج ر ، عدد 12 المعدل والمتمم ، ج ر عدد 09 سنة 2004 .

الأمر 97 - 07 المؤرخ في 07 فبراير 2004 ، ج ر عدد 9 سنة 2004 المعدل والمتمم للأمر 97 - 07 المؤرخ في 06 - مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات ، ج ر عدد 12 سنة 1997 .

2 – القوانين :

-القانون 03 - 10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 ، ج ر عدد 43 .

- القانون 90 - 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم .

- القانون 99 – 09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة .

- القانون 01 – 11 المؤرخ في 3 يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات .

- القانون 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

- القانون 16 – 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري .

- القانون 11 – 10 المؤرخ في 02 / 07 /2011 المتعلق بالبلدية ، ج ر عدد 37 ، الصادرة في 03 جويلية 2011 .

3 – المراسيم :

- المرسوم التنفيذي رقم 06 – 198 المؤرخ في 21 مايو 2006 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، ج ر عدد 3 ، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2006 .
- المرسوم رقم 84 – 09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المؤرخ في 4 فبراير 84 ، ج ر الصادرة بتاريخ 07 فبراير 1984 ، عدد 06 .
- المرسوم التنفيذي 91 – 26 المؤرخ في 2 فبراير 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات ، ج ر ، عدد 6 .
- المرسوم التنفيذي رقم 16 – 320 المتعلق بالأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 الصادر في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2016 ، عدد 2 .
- المرسوم الرئاسي رقم 81 – 267 المؤرخ في جوان 1987 المتضمن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي فيما يخص الطرق والنقاوة وللطمأنينة الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 / 10 / 1981 ، عدد 41 .

II – المراجع :

1 – الكتب :

-بومدين طاشمة ، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر ، 2016 .

-عبير عبد الخالق ، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2014 .

-عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ، دار الريحانة ، الجزائر ، 1996 .

-عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية** ، الطبعة الأولى ، صبور للنشر والتوزيع الجزائر ، 2012 .

-فريد بشير الطاهر، **اقتصاديات الصناعة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2010 .

-فؤاد بن عقبان ،**التنمية المحلية** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2015 .

-مالك حسين حوامدة ، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثرها على التنمية المستدامة** ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، الأردن ، 2014 .

-محمد الصغير بعلي ،**القانون الإداري** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .

2 – الرسائل والمذكرات الجامعية :

أ ـ المذكرات :

-دوداح أمال ، **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية** ، مذكرة ماستر ، جامعة أحمد بوقرة ، الجزائر ، 2016 .

-شويح علي ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ، 2011 .

-عبد الباقي محمد ، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون البيئة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 .

-عثمان عزيزي ، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2008 .

-عمروس نبيلة ، **التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة ماستر ، جامعة قالمة ، 2015 .

-فريك يحي ، **استراتيجيات التعامل العمودي ، في قطاع الصناعة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص الاقتصاد الصناعي ، جامعة محمد خيفر بسكرة ، الجزائر ، 2012 .

-محسن يخلف ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ، مذكرة ماستر ، تخصص تنمية محلية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014 .

ب - الرسائل الجامعية :

-العايب عبد الرحمان ، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، رسالة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2011 .

-بوسبعين تسعديت ، **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة** ، رسالة دكتوراه ، تخصص قانون البيئة ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2015 .

-خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 .

3 – المجلات العلمية

-أسماء سلامي ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مجلة الشريعة والاقتصاد** ، بدون سنة نشر، العدد 10 .

-سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، **التنمية المحلية المستدامة** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد الثالث ، متاح على الموقع الالكتروني :

Revue . univ-biskara.dz ، تم التصفح يوم 09 / 04 / 2018 على الساعة 30 :20 .

-مريم ملعب ، **الآليات الإدارية الوقائية لحماية البيئة في التشريع الجزائري** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24، جوان 2017 ، متاح على الموقع الالكتروني :

Revue.univ-setif2.dz ، تم التصفح يوم 27 / 03 / 2018 على الساعة 22:51 .

-مراد ناصر، **التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها** ، مجلة التواصل ، العدد 26،الجزائر، جوان 2010.

- صالح صالحي ، نوال بن عمارة ، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01،الجزائر ، ديسمبر 2016.

-زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، ، الجزائر،جوان 2010 .

خلفون فضيلة، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد العاشر،جانفي 2017.

-كربالي بغداد ، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 45 ، 2010 . متاح على الموقع الالكتروني : www.ul. um.nl ، تم التصفح يوم 24 / 03 / 2018 ، على الساعة 07:54 .

-عثمان غنيم وماجدة أوزنط ، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة ،** محاسبة دراسات الجامعة الأردنية ،العدد الأول، عمان ، جانفي 2008 .

4– المواقع الالكترونية :

-محمد عدنان وديع ، **قياس التنمية ومؤشراتها** ، ص 1 ، متاح على الموقع الالكتروني : pbtform.almanhal.com ، تم التصفح يوم 05 / 06 / 2018 على الساعة 23 : 58 .

-بومدين محمد أمين ، **دراسة أثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر** ، متاح على الموقع الالكتروني : pbtform.almanhal.com ، تم التصفح يوم 07 / 05 / 2018 على الساعة 25 : 01 .

-شني صورية ، **مفاهيم حول التنمية المستدامة** ، متاح على الموقع الالكتروني :

Virtuel campus.univ.msila.dz ، تم التصفح يوم 09 / 04 / 2018 ، على الساعة 20:40 .

-سعد بوفلاقة ، **أحمد البوني وكتابه التعريف ببونة افريقية ، بلد سيدي أبي مروان الشريف ،** متاح على الموقع الالكتروني : binbadis.net تم التصفح يوم 05 / 06 / 2018 على الساعة 05 : 01 .

5- الملتقيات والأيام الدراسية :

-قطاف ليلى ، بوشنقير إيمان، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة ،** مداخلة ألقيت في الملتق الوطني بعنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، بتاريخ 19 و20 نوفمبر ، باتنة ، متاح على الموقع الالكتروني :

vrlex-ar-univ-batna.dz ، تم التصفح يوم 09 / 04 / 2018 على الساعة 30 : 20 .

-مدين آمال ،**الأنظمة القانونية للرقابة على المنشآت الصناعية** ، مداخلة ألقيت في الملتقي الوطني بعنوان المنشآت الصناعية ، بتاريخ 23 / 10 / 2016 ، متاح على الموقع الالكتروني :www.entrebrise.etdroit.com تم التصفح يوم 27 / 03 / 2018 على الساعة 30 : 22 .

- حياة بن إسماعيل ، وسيلة السبتي ، **التمويل المحلي للتنمية المحلية** ، ألقيت في الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 21 و22 نوفمبر 2006 ، متاح على الموقع الالكتروني :

iefpedia.com ، تم التصفح يوم 06 / 06 / 2018 على الساعة 25 : 18 .

III - المراجع الفرنسية

1- الكتب

4 Ariane Gagnon-légaré, **développement durable**, PUL,France, 2001

5 Chérif Rahmani , **les finances de la commerce** , Casbat , édition Algerie , 2002

2 – المقالات

6 COE ,**développement durable qu'est que c'est** , sur le site :
www. Douvres-la-Delivrande. Fr , consulté le 12/03/2018 a 23 :36

7 **le développement durable,** sur le site : archipel. UQAM. ca, consulté le 12/03/2018 a 23 :00

3 – المواقع الالكترونية :

8 **www.now-time.com,** consulté le 05/06/2018 a 00 :56

ملـخص البـــحث

ملخص البحث :

تعتبر البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية في التنظيم الإداري الجزائري وهي تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة على مستواها وبالنسبة للدولة بأكملها .

إن تحقيق التنمية المستدامة لن يكون إلا بالتركيز على أبعادها ككل دون إهمال أي منها وذلك ما يؤدي حتما للمحافظة على الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية التي تملكها البلدية للأجيال الحاضرة والمستقبلية أيضا .

إن تجسيد التنمية المستدامة على مستوى بلدية البوني لن يكون إلا من خلال مجموعة من الآليات و الميكانيزمات التي يمنحها القانون للمصالح والمكاتب على مستوى البلدية .

الكلمات المفتاحية :

التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي ، البعد البيئي، البعد الاجتماعي ، التنمية المحلية المستدامة

Résumé :

La commune considère comme communauté régionale d'organisation administrative algérienne que joue un rôle essentiel dans la relation du développement durable et de celle de l'état tout entier.

La réalisation du développement durable se fait par sa dimension environnementale, économique sociale avec des mécanismes efficaces qui se réalise par les services et les bureaux de la commune.

Les mots clés :

Le développement durable, la dimension économique ,la dimension sociale , la dimension envirémentale ,Le développement locale durable.

الفهـــرسة

الفهرسة

أولا- فهرسة الموضوعات **الصفحة**

مقدمة.....ص05

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.....ص09

المبحث الأول:مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها.....ص10

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة.....ص10

المطلب الثاني:أبعاد التنمية المستدامة.....ص23

المبحث الثاني:آليات التنمية المستدامة على مستوى البلدية.....ص28

المطلب الأول : مفهوم البلدية و هياكلها.....ص29

المطلب الثاني:الآليات التنموية ص36

الفصل الثاني: بلدية البوني و تجسيد التنمية المستدامة.....ص45

المبحث الأول:واقع بلدية البوني و امكانياتها الطبيعية و المالية.....ص45

المطلب الأول:تقديم بلدية البوني جغرافيا و هيكليا.....ص46

المطلب الثاني:مصادر تمويل البلدية.....ص58

المبحث الثاني:قياس دور البلدية في تجسيد التنمية المستدامة.....ص61

المطلب الأول :المؤشرات الاجتماعية.....ص62

المطلب الثاني:المؤشرات الاقتصادية.....ص68

المطلب الثالث:المؤشرات البيئية.....ص73

خاتمة.....ص83

الملاحق.....ص86

قائمة المراجع و المصادر.....ص133

ملخص البحث.....ص140

الفهرسة.....ص142

ثانيا- فهرسة الأشكال:

1-شكل رقم01 يمثل أبعاد التنمية المستدامة.....ص23

2-شكل رقم 02 الترابط الوثيق لأبعاد التنمية المستدامة.....ص27

2-شكل رقم03 يمثل تعداد عمال البلدية لشهر ديسمبر2017(نسب مئوية).....ص50

3-شكل رقم04 يمثل تعداد عمال البلدية لشهر ديسمبر2017 .....ص50

4- شكل رقم 05 يمثل الهيكل التنظيمي للمكتب البلدي لحفظ الصحة.....ص55

5- شكل رقم 06 يمثل الهيكل التنظيمي لرئاسة المجلس الشعبي البلدي.....ص57

ثالثا - فهرسة الجداول:

الجدول رقم 01:يتضمن أهداف التنمية.....ص18

الجدول رقم02:يتضمن أبعاد التنمية المستدامة.....ص23

الجدول رقم03يتضمن التدابير المتخذة من أجل تثمين ممتلكات البلدية لسنة2016-2017.ص71

الجدول رقم04 يتضمن حصيلة نشاطات مصلحة النظافة و الشبكات المختلفة.....ص72

الجدول رقم05 يتضمن حصيلة مكتب المؤسسات المصنفة لسنة 2017-2018.....ص74

الجدول رقم06 يتضمن حصيلة مكتب الشبكات المختلفة لسنة 2016 .....ص77

الجدول رقم 07 يتضمن حصيلة عمليات التنظيف في الموسم الصيفي.....ص79